



رئيس التحرير

تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير

خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد التاسع عشر - العدد الثاني - (ربيع الآخر - جمادى الآخرة

١٤٣٨هـ/ يناير - مارس ٢٠١٧م)

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٢

الإيداع: ٢٠/٩٨٢



عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies

P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax.4659993

البريد الإلكتروني

arabic1433@kfcris.com

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢. ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.

٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦. أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧. أن يكون البحث باللغة العربية.

٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً: البحوث والدراسات

نصوص فرخ كتاب سيبويه وآراء الجرمي فيه، وأثرها في النحويين

سعد بن سيف المضياني

أستاذ النحو والصرف المشارك في جامعة الحدود الشمالية

كلية العلوم والآداب برفحاء

ملخَّص البحث :

إنه مما استرعى انتباهي وأنا أرجع إلى بعض الكتب النحوية بعض النصوص المنقولة عن كتاب فرخ سيبويه للجرمي، أو الآراء المنسوبة للجرمي والمعزوة للفرخ.

ونظرا لأن العناية بتراث الأمة من الأعمال الجليلة النافعة، ونظرا لأن كتاب فرخ سيبويه من الآثار المفقودة، وأن مؤلفه علم متقدم من أعلام البصريين الذين لهم عناية بكتاب سيبويه، بل هو من أعلاهم إسنادا في قراءة الكتاب، إذ أخذه عن شيخه الأخفش، كما هو ثابت مشهور في الدرس النحوي- نظرا لذلك عزمت على جمع نصوص هذا الكتاب، والآراء المنقولة عن الجرمي فيه، وبيان أثرها في النحويين في هذا البحث المعنون بـ(نصوص فرخ كتاب سيبويه وآراء الجرمي فيه، وأثرها في النحويين).

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

فإنه مما استرعى انتباهي وأنا أرجع إلى بعض الكتب النحوية بعض النصوص المنقولة عن كتاب فرخ سيبويه للجرمي، ونظرا لأن العناية بتراث الأمة من الأعمال الجليلة النافعة، ونظرا لأن كتاب فرخ سيبويه من الآثار المفقودة، وأن مؤلفه علم متقدم من أعلام البصريين الذين لهم عناية بكتاب سيبويه، بل هو من أعلامهم إسنادا في قراءة الكتاب، إذ أخذه عن شيخه الأخفش، كما هو ثابت مشهور في الدرس النحوي- نظرا لذلك عزمت على جمع نصوص هذا الكتاب والآراء المنقولة عن الجرمي فيه وبيان أثرها في النحويين في هذا البحث المعنون بـ (نصوص فرخ كتاب سيبويه وآراء الجرمي فيه، وأثرها في النحويين).

وقبل تبيين منهجي في هذا البحث لا بد من الإشارة إلى الدراسات السابقة لهذا البحث، فما وقفت عليه منها ما يلي:

* أبو عمر الجرمي: حياته وجهوده في النحو. رسالة ما جستير مقدمة إلى كلية الشريعة والدارسات الإسلامية-قسم الدراسات العليا- جامعة الملك عبدالعزيز، إعداد: محسن بن سالم العميري، ١٣٩٩هـ.

* أبو عمر الجرمي وآراؤه اللغوية والنحوية. بحث للدكتور عبدالحسين المبارك منشور في العدد الأول لمجلة كلية التربية في جامعة البصرة عام١٩٧٩م.

* الجرمي وآراؤه النحوية في كتب ابن هشام. بحث للدكتور محمد أحمد سحلول منشور العدد الثاني لمجلة كلية الشريعة واللغة العربية بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية في رجب من عام١٤٠١هـ.

* المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها الجرمي سيبويه. رسالة ماجستير

مقدمة إلى قسم النحو والصرف في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام، ١٤٢٥هـ، إعداد: علي بن موسى بن محمد شبير[١].

* موقف الفارسي من آراء الجرمي النحوية والصرفية. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية وآدابها- فرع اللغة والنحو بجامعة أم القرى، ١٤٣٣هـ، إعداد: سويدة بنت علي الحرتومي[٢].

وقد أفاضت ثلاث الدراسات الأولى في الحديث عن حياة الجرمي ومذهبه النحوي من خلال ما نسب إليه من آراء نحوية، ولذلك اكتفيت بها ولم أتحدث عن هذا الجانب في البحث، وأما الدراسة الرابعة فقد كانت معنية بالآراء النحوية والتصريفية المنسوبة إليه والتي تخالف مذهب سيبويه، وأما الدراسة الخامسة فقد كانت معنية بموقف الفارسي من الآراء النحوية والتصريفية المنسوبة للجرمي.

ولم تكن أي من هذه الدراسات السابقة منصبة على جمع نصوص فرخ كتاب سيبويه أو آراء الجرمي فيه وبيان أثرها في النحو، وهو ما بني عليه هذا البحث.

وأما منهجي في جمع مادة الدراسة فقد قصرته قصرا على ما نص النحاة نصا على أنه في الفرخ، ولم أدخل فيه ما سوى ذلك؛ لأني لم أشأ أن أدخل مجالا للشك في مادة الدراسة، وبعد أن جمعت مادة البحث أسسته على هذه المقدمة، ومهدت له بالحديث عن اسم الكتاب ونسبته ومنهج الجرمي فيه، ثم قسمته الأقسام التالية:

القسم الأول: نصوص الفرخ الواردة في المسائل النحوية والتصريفية واللغوية.

القسم الثاني: آراء الجرمي المعزوة للفرخ الواردة في المسائل النحوية والتصريفية.

---

(١) أشكر أخي العزيز صاحبها جزيل الشكر على كرمه بإرسال نسخة منها إلي، وعلى تأييده لي في فكرة البحث.

(٢) دلني عليها تقرير أحد الفاحصين الكريمين، فشكر الله سعيه.

وقد جمعت فيهما ما تيسر لي من نصوص الفرخ وآراء الجرمي المعزوة للفرخ، ثم صنفتها حسب المسائل النحوية والتصريفية التي تدل عليها النصوص والآراء، ثم رتبتها على أبواب النحو في الألفية وأبواب التصريف في الشافية، وجعلت مالم يكن مندرجا ضمن ذلك في آخر المسائل، وهي مسالة نحوية واحدة ومسالة لغوية واحدة في القسم الأول، ووضعت لكل مسالة عنوانا، أورد تحتها نص الفرخ أو الرأي المعزو له كما ورد عند ناقله، ثم أتحدث بعدها عن أثر هذا النص أو الرأي على النحوي، ثم أشير باختصار إلى الأقوال في المسالة حتى يتبين موقع نص الفرخ او الراي المعزو له منها، وموقع استفادة النحوي منه؛ لأنه ليس من هدف البحث دراسة المسالة التي يمثلها النص او الراي، وإنما الهدف هو جمع نصوص الفرخ وآراء الجرمي فيه وبيان أثرها على النحويين.

القسم الثالث: النصوص والآراء الواردة في نسبة الشواهد الشعرية وروايتها.

وقد جمعت هذه الأبيات ورتبتها ترتيبا هجائيا حسب حروف رويها.

القسم الرابع: موقف النحويين من نصوص الفرخ وآراء الجرمي فيه.

ثم ختمت البحث بخاتمة بينت فيها النتائج.

التمهيد: اسم الكتاب ونسبته ومنهج الجرمي فيه.

يعد كتاب الفرخ من كتب أبي عمر الجرمي المفقودة والثابت نسبتها إليه، والتي حفظت لنا كتب التراجم والتاريخ واللغة اسمه وشيئا من أثره.

وقد ورد في بعض المصادر باسم (كتاب الفرخ)[١]، ولكن يظهر لي أن هذا اختصار للاسم، وأن الاسم هو (فرخ كتاب سيبويه)، وذلك لما يلي:

* أنه ورد في بعض المصادر التي ترجمت للجرمي أن معناه: فرخ كتاب سيبويه[٢].

* أنه لا معنى للتسمية بالفرخ إن لم تكن اختصارا لهذا.

* أن اختصار أسماء الكتب بهذه الطريقة شائع في التداول بين النحويين، وذلك نحو كتاب سر الصناعة لابن جني، والتسهيل لابن مالك، والمغني لابن هشام، فهي اختصار لسر صناعة الإعراب، ولتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ولمغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

وأما منهج الكتاب ومادته فلا يمكن القطع بهما؛ لأنه من التراث المفقود، ولكن من خلال النصوص المنقولة عنه، والكتب التي ترجمت له يمكن بيان شيء من منهجه ومادته، ومن ذلك:

أولا: أنه كتاب متعلق بكتاب سيبويه، وذلك لما يلي:

* أن بعض النصوص المنقولة منه مبنية على مسائل الكتاب[٣]، أو مرتبطة بأبوابه[٤].

* أن بعض من ترجم له ذكر أن معناه فرخ كتاب سيبويه، كما سبق.

(١) انظر: الفهرست٨٤، ومعجم الأدباء ٤/ ١٤٤٤، وبغية الوعاة٢/ ٩.

(٢) انظر: وفيات الأعيان٢/ ٤٨٥، وإنباه الرواة٢/ ٨٢، والكنى والألقاب٢/ ١٤٥.

(٣) انظر: المسائل: ١-٦-٩-١٠-٢١ في القسم الاول من البحث، و٦ في القسم الثاني.

(٤) انظر: المسالة ٣ في القسم الاول.

ثانيا: أن مادة الكتاب مستقاة من أشياخه كيونس[1] والأخفش[2]، ومما نقله الجرمي نفسه عن العرب[3].

ثالثا: أن له عناية بشواهد كتاب سيبويه، كما يظهر في القسم الثالث من هذا البحث.

القسم الأول: النصوص الواردة في المسائل النحوية والصرفية.

(ما) العاملة عمل ليس.

١ . تقديم خبر (ما) على اسمها منصوبا.

نص الفرخ:

قال الفارسي: "الجرمي في كتابه: إن ناسا قد رووا عن العرب نصب الخبر في (ما) متقدما نحو: ما منطلقا زيد. قال: وليس ذلك بكثير والأجود الرفع"[4].

أثره:

أورد الفارسي نص الفرخ دون أن يعلق عليه، ولكنه في كتاب الشعر خرج البيت التالي:

لَوَ انَّك يا حسين خلقت حرا

وما بالحر انت ولا الخليق[5]

(١) انظر: المسألة٢٣ في القسم الأول.

(٢) انظر: المسألة١١ في القسم الثاني.

(٣) انظر: المسائل١-٥-١١-١٩ في القسم الأول.

(٤) البصريات ٢/ ٨٥٧.

(٥) بيت من الوافر نسبه الفراء لامرأة من قبيلة غني، وروايته عنده كالتالي:

اما والله ان لو كنت حرا   وما بالحر انت ولا العتيق

وذكر الفارسي أن بعض البغداديين أنشده. انظر: معاني القرآن ٢/ ٤٤، وكتاب الشعر٢/ ٤٤٣، وانظره بلا نسبة في: الإنصاف١٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٦٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك١/ ٣٧٣، والجنى الداني٢٢٢، ومغني اللبيب١/ ٢٠٧.

على ما رواه الجرمي في الفرخ، إذ قال: "فإنه يكون شاهدا على ما حكاه أبو عمر من نصب خبر (ما) مقدما"[1]؛ وذلك لأنه يرى أن دخول الباء على خبر (ما) مخصوص بلغة الحجاز، وعلى هذا فالباء لم تدخل على الخبر إلا وهو مستحق النصب[2]، وبناء على ذلك فهو شاهد على ماحكاه الجرمي في الفرخ من نصب خبر (ما) مقدما. مع أن الفارسي نص على منع ذلك في البغداديات[3].

وقد قال أبو حيان معلقا على قول ابن مالك عن تقدم خبر (ما) على اسمها: "قد تعمل متوسطا خبرها... وفاقا لسيبويه[4]"[5] ــقال أبو حيان: "هذا الذي قاله وأجازه هو مذهب الفراء، أجاز الفراء أن تقول: ما قائما زيد، وحكى الجرمي أن ذلك لغية، وحكى ما مسيئا من أعتب"[6]. والذي يظهر لي أن هدف أبي حيان من إيراد ما حكاه عن الجرمي هو التأكيد على أنها لغة قليلة، ليؤكد رده رأي ابن مالك في أنه رأي سيبويه، ولكني لا أدري ما مصدر نقل أبي حيان عن الجرمي أن عمل (ما) إذا توسط خبرها (لغية)، وما مصدر نقله في أن نحو: (ما مسيئا من أعتب) حكاية حكاها الجرمي عن العرب. فلعله فهم ذلك من نص الفارسي، فلما رأى الفارسي نقل عنه أنه يقول: "إن ذلك ليس بالكثير وأن الأجود الرفع" فهم أن ذلك لغية، مع أن النص كما ورد في نقل الفارسي لا يفهم أنها قليلة جدا إلى الحد الذي يفهمه التصغير في نص أبي حيان، ولما رأى الفارسي نقل عنه أنه يقول: "إن ناسا قد رووا عن العرب نصب الخبر في (ما) متقدما نحو: ما منطلقا

(١) كتاب الشعر٢/ ٤٤٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٨.

(٣) انظر: ٢٨٤، ٥٩٥.

(٤) سيأتي بعد قليل في المسألة أن رأي سيبويه المنع.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٦٩.

(٦) انظر: التذييل٤/ ٢٦٦.

زيد" فهم ذلك فهما، مع أن سيبويه[1] والمبرد[2] أوردا (ما مسيء من أعتب)، ولكن بالرفع.

وقد أورد المرادي نص الفرخ كما أورده شيخه ابو حيان، ولكن باختلاف يسير ودون أن يشير إلى الفرخ- أورده؛ ليكون دليلا سماعيا لما نسبه لبعضهم -كما عبر- من أنه اجاز تقديم خبر (ما) منصوبا. قال: "واجاز بعضهم نصب الخبر المقدم على الاسم. وقال الجرمي: إنه لغة، وحكى ما مسيئا من اعتب"[3].

وفي مسالة جواز نصب خبر (ما) مقدما عليها، ومسالة أن دخول الباء على الخبر خاص بـ(ما) الحجازية، كما ورد في الشاهد الذي وجهه الفارسي على ما حكاه الجرمي=خلاف بين النحويين.

ففي المسألة الاولى ذهب سيبويه[4]، وجمهور النحويين[5] إلى منع نصب خبر (ما) مقدما عليها، واوجبوا إهمالها.

ونص الجرمي في الفرخ لا يدل على منعها، كما قد يفهم من نقل أبي حيان عنه انها لغية، بل على جوازها وإن كان الرفع أكثر وأجود منها، وقد تابعه الفارسي في كتاب الشعر، وخالفه في البغداديات -كما سبق-، واستفاد منه المرادي كدليل سماعي لمن يرى جواز ذلك.

ونسبت[6] إجازة ذلك إلى الفراء، مع أن ما ورد في معاني القرآن[7] يخالفه، إذ نص على انها لا تعمل في هذه الحالة.

(١) انظر: الكتاب ١ / ٥٩.

(٢) انظر: المقتضب ٤ / ١٩٠.

(٣) انظر: الجنى الداني٣٢٣.

(٤) انظر: الكتاب ١ / ٥٩.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٤ / ٢٦٨، والجنى الداني٣٢٣.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٤ / ٢٦٦، والجنى الداني ٣٢٤.

(٧) انظر: ٤٣-٤٤.

وفي المسألة الثانية ايضا ذهب سيبويه[1] وجمهور النحويين[2] إلى جواز دخول الباء في خبر (ما) التميمية، وأنه غير مختص بالحجازية.

وذهب الفارسي في كتاب الشعر[3] إلى أن دخول الباء على الخبر مختص بـ(ما) الحجازية، ولذلك جعل البيت السابق شاهدا لما رواه الجرمي في الفرخ كما سبق. ووافقه الزمخشري[4] والإسفراييني[5]، ونسبه الثمانيني[6] إلى قوم من النحويين.

(إن) وأخواتها.

٢ . مجي اسم (إن) نكرة.

نص الفرخ: قال أبوحيان: "قال الجرمي في الفرخ: يبتدأ بالنكرة ويخبر عنها في هذا الباب. وجاز لهم أن يجعلوا اسم (إن) نكرة والخبر معرفة؛ لانهم لا يقدمون خبر (إن) كما يتوسعون في (كان)، وأعطوا (إن) ما منعوا (كان)، وقدموا خبر (كان)، ومنعوا أن يكون اسمها نكرة وخبرها معرفة، فأعطوا كل واحد منهما ما منع صاحبه"[7].

وقد أورد البغدادي نص الفرخ في الخزانة، وسأورده لأنص على إصلاح للنص فيه، كما يظهر لي، قال البغدادي: "وذكر الجرمي هذه المسألة في الفرخ، وقال: إنه يبتدأ بالنكرة ويخبر بالمعرفة عنها في هذا الباب. وقال: جائز ذلك؛ لانهم لا يقدمون خبر (إن) كما يتسعون في ذلك، فأعطوا (إن) ما منعوا في (كان). وقد

(١) انظر: الكتاب٢ / ٣١٦.

(٢) انظر: المقتضب٤ / ٤٢١، وشرح المفصل٢ / ١١٦، والإيضاح في شرح المفصل١ / ٣٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠٥، وشرح التسهيل١ / ٣٨٣، والبسيط لابن ابي الربيع٢ / ٧٩٩، والجنى الداني١١٥.

(٣) انظر: كتاب الشعر٢ / ١٤٣.

(٤) انظر: المفصل٨٢.

(٥) انظر: لباب الإعراب٣٥٧.

(٦) انظر: شرح اللمع١ / ٣٩٦.

(٧) التذييل ٥ / ٦٠.

منعوا خبر (كان)، ومنعوا أن يكون خبرها معرفة واسمها نكرة، فأعطوا كل واحد منهما ما مُنِعَه صاحبه"(١).

والذي يظهر أن (ذلك) في قوله: "يتسعون في ذلك" لا معنى لها في النص إلا إذا كانت عائدة على (كان)، وليس في النص -كما أورد البغدادي- حديث عن (كان) قبل ذلك، ولهذا فالصحيح هو أن تكون (كان) بدل (ذلك) كما ورد في نقل أبي حيان.

كما أن قوله: "وقد منعوا خبر (كان)" لا معنى له -أيضا-، والصحيح -كما يظهر لي- أن يكون النص: "وقدموا"، لا "وقد منعوا"؛ لأن النص فيه مقارنة بين تقديم خبر (إن) و(كان)، ومجيء اسمهما نكرة، وأن ما منع في (إن) أجيز في (كان) والعكس صحيح.

ويبدو أن البغدادي تصرف في نص أبي حيان؛ لأنه لم يطلع على الفرخ كما نص على ذلك(٢).

أثره:

استفاد أبو حيان والبغدادي من إيراد نص الفرخ للجرمي للتعليل على إجازة مجيء اسم (إن) نكرة، فجوازه مبني على عقد المقارنة بينها وبين (كان) في تقديم الخبر على الاسم ومجيء الاسم نكرة، وذلك بأن (إن) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها كما في (كان)، بينما يجوز مجيء اسمها نكرة، وهم ممنوع في (كان)، وممكن أن يكون هذا من باب الحمل على النقيض.

كما يظهر لي أن السهيلي(٣)، وابن أبي الربيع(٤) استفادا من تعليل الجرمي

(١) الخزانة ٩/ ٢٧٥.

(٢) انظر: حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام ٢/ ٦٦٨.

(٣) انظر: التذييل٥/ ٦١.

(٤) انظر: البسيط٢/ ٧٧٢.

دون أن يشيرا إلى الجرمي؛ لأنهما -أيضا- عللا لذلك بعقد المقارنة بين (كان) و(إن).

٣. اسم (إن) وخبرها في نحو: (إن في الدار قائمان أخواك).

نص الفرخ:

قال ابن يسعون: "وقد أجاز نحو هذا(١) أبو عمر في الفرخ، حيث قال في قوله: (إن في الدار قائمان أخواك)، قال: فـ(قائمان) خبر المبتدأ، و(أخواك) مبتدأ، قال: وإن شئت كان (قائمان) المبتدأ، و(أخواك) خبره، وأضمرت لـ(إن) اسما، وقد أجاز أيضا كما ترى إضمار اسم (إن) في غير الشعر"(٢).

أثره:

وجه أبو علي الفارسي(٣) رفع (سيان) في قول الشاعر:

وكـان سِيَّـانِ ألا يـسـرحـوا نَـعَـمًـا

أو يسرحوه بها واغْبَرَّتِ السُّوحُ(٤)

إما على أنه خبر المبتدأ مقدم، وهو (ألا يسرحوا)، واسم (كان) على هذا ضمير الشأن محذوف، أو على أنه اسم (كان) وإن كان نكرة، وفضل تخريج البيت على التوجيه الأول.

وبعد أن ذكر ابن يسعون توجيه الفارسي هذا، أورد نص الجرمي في الفرخ ليبين أن ما وجه به الفارسي في الشعر أجازه الجرمي في النثر، وكأن ابن يسعون فهم أن الفارسي يراه في الشعر فقط؛ لأن كلامه في سياق توجيه في الشعر، مع أن

(١) سيأتي توضيح المراد من اسم الإشارة في المسألة.

(٢) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح١/ ٥٨٠.

(٣) انظر: كتاب الشعر ١/ ٣٢٣.

(٤) بيت من البسيط لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين١٢٢، وكتاب الشعر٣٢٣، ٤٥٣، والمصباح١/ ٥٧٨، وأمالي ابن الشجري١/ ٩٣.

الفارسي أورد المثال الذي أورده الجرمي ووجهه بالتوجيه نفسه دون أن يشير إلى أنه من كتاب الفرخ أو للجرمي(١).

وفي مسألة حذف اسم (إن) إذا كان ضمير الشأن خلاف(٢) بين النحويين، فظاهر كلام الجرمي في الفرخ وتابعه الفارسي وابن يسعون أن ذلك جائز في الشعر وغيره، ووافقهم ابن مالك(٣) مبينا أنه غير مختص بالشعر، ولكن وقوعه فيه أكثر من النثر. ويرى الخليل وسيبويه(٤) أنه ضعيف في النثر جائز في الشعر، وهو ما نسب إلى جمهور البصريين(٥).

(لا) النافية للجنس.

٤ . نصب لفظ الجلالة في نحو: لا إله إلا الله.

نص الفرخ:

قال أبوحيان: "وزعم أبو عمر الجرمي في الفرخ أنه لا يصح في: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾(٦) إلا الرفع، قال: لأنه لم يتم الكلام، وكأنك قلت: الله إله، وزيد رجل"(٧).

أثره:

يرى الجرمي كما هو ظاهر من نصه عدم جواز نصب لفظ الجلالة على الاستثناء، وإنما هو مرفوع على أنه خبر (لا)، وقد علل ذلك بأن الكلام بدون

(١) انظر: المسائل المنثورة٧٣.

(٢) انظر: الكتاب٢ / ١٣٤، ٣ / ٧٢، والمسائل المنثورة٧٣، وضرائر الشعر لابن عصفور١٧٩، والمصباح لابن يسعون١ / ٥٨٠، وشرح التسهيل٢ / ١٣، ١٤، والتذييل٥ / ٤١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢ / ١٣-١٤.

(٤) انظر: الكتاب ٢ / ١٣٤ و٣ / ٧٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢ / ١٣، والتذييل والتكميل ٥ / ٤١.

(٦) الصافات: ٣٥، ومحمد ١٩.

(٧) التذييل٥ / ٢٤٣-٢٤٤، والارتشاف٣ / ١٣٠٠.

الاسم الكريم (الله) غير تام، وعلى هذا فالكلام محتاج إليه مرفوعا ليتم؛ لأن أصل الجملة: الله إله، والاستثناء على هذا مفرغ.

فاعترضه أبو حيان في هذا مجيزا النصب على الاستثناء؛ لأن الكلام كما يرى تام منفي، وذلك لأن خبر (لا) محذوف مقدر، ومؤيدا ذلك بأنه رأي سيبويه، فقد قال بعد أن أورد نص الفرخ: "وهذا غير بين، لأن الكلام تام بالإضمار، وقد ذكر س(١) (لا أحد فيها إلا زيدا) بالنصب... وبلا شك أن الكلام تام، وما جاز فيه الإتباع جاز فيه النصب"(٢).

وتابع الجرمي في منع النصب دون أن يشير إليه السهيلي كما جاء في التصريح للأزهري(٣)، وناظر الجيش(٤).

وأما مذهب الجمهور(٥) فهو جواز النصب مع أن الرفع أكثر منه.

وذهب ابن عصفور(٦) إلى المساواة بينهما في الحكم، وذهب الأبذي(٧) إلى أن النصب أفصح.

نائب الفاعل.

٥ . إقامة المفعول الثاني في باب (كسا) مقام الفاعل.

نص الفرخ:

قال أبوحيان: "قول الجرمي في الفرخ: بعض العرب يقول: كسي ثوب زيدا،

(١) رمز لسيبويه، وانظر: الكتاب ٢ / ٣٣٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: ٢ / ٥٥٦.

(٤) انظر: تمهيد القواعد٣ / ١٤٥٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج١ / ٣٣٦، وإعراب القرآن للنحاس١ / ٣٣٠، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١ / ٧٦٢، والمرقلة ٢٤، وتمهيد القواعد٣ / ١٤٢٨.

(٦) انظر: المقرب١ / ١٦٨.

(٧) انظر: شرح الجزولية ٢ / ١١.

واعطي درهم عمرا"[1].

أثره:

ذكر أبو حيان أن النحاة كلهم يمثلون بـ(اعطي درهم زيدا) على إقامة المفعول الثاني في باب (كسى) مقام الفاعل عند بناء الفعل للمجهول، ثم نقل بعد ذلك عن ابن هشام الخضراوي أنه قال: "وإن كان لم تسمع إقامة النكرة في هذا الباب كان ما ذكروه قياسا"[2].

ثم أورد نص الفرخ ليثبت ورود السماع بذلك. قال: "فأما قول الجرمي في الفرخ...فينبغي أن يحمل على ظاهره، يكون ذلك حجة في إقامة الثاني نكرة مع وجود المعرفة، ويحتمل أن ينسبه إلى العرب، لأنه اقتاسة، فجعله من كلام العرب"[3].

فأبوحيان يرى أن ما ورد في نص الفرخ ينبغي أن يعد حجة سمعية سواء أكان الجرمي سمع المثال نفسه أم قاس هذا المثال على ما سمعه عن العرب؟

وجواز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل في باب كسى عند بناء الفعل للمجهول هو قول جمهور النحويين[4]، ونسب للكوفيين[5] والفارسي[6] أنهم لا يجيزون إقامة الثاني وهو نكرة مقام الأول المعرفة.

الاشتغال.

٦. حكم الاسم المشغول عنه في نحو: (آزيد قام)، ونحو: (أأنت زيد ضربته).

(١) التذييل ٦/ ٢٥١.

(٢) السابق٦ . ٢٥٠

(٣) السابق٦/ ٢٥١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢٩، والتذييل٦/ ٢٥٠.

(٥) انظر: التعليقة على المقرب لابن النحاس١٣٩. والتذييل٦/ ٢٥١

(٦) انظر: التذييل٦/ ٢٥٠.

نص الفرخ:

قال الفارسي: "قال الجرمي فيما قرئ علينا من كتابه: (أأنت زيد ضربته)، قال: لا يجوز عندي إلا الرفع، وقال في قولهم: (أزيد قام): يرتفع بالابتداء، ولا يرتفع بالفعل، قال: لأنه لا يدل على الرفع بالفعل شيء"[1].

أثره:

عامل الجرمي في نصه السابق المشغول عنه في المثالين السابقين معاملة واحدة، وهو أن المشغول عنه، وهو (زيد) في المثالين حكمه الرفع بالابتداء، معللا الرفع بالابتداء في نحو: (أزيد قام) بأنه لا يدل على الرفع بالفعل دليل، ولم يعلل لإيجابه الرفع في نحو: (أأنت زيد ضربته).

وقد أورد الفارسي[2] نص الفرخ وشرحه موضحا علة الجرمي في إيجاب رفع (زيد) على الابتداء في نحو: (أزيد قام)، بأنه لما كان الرفع بالفعل والابتداء سواء لم يرفعه بالفعل، لأنك لم تصل إلى ما أردته، فإذا كان فعله وغير فعله سواء تركته على ما كان عليه قبل دخول حرف الاستفهام.

ثم قوى قول الجرمي بـ"أن (قام) لا يجوز أن يعمل في (زيد) متقدما رفعا على وجه، وليس هذا حق المفسر بل حقه أن يكون لو حذف ما يشغله لتعدى إلى الأول، مثل: (أزيدا ضربته) لو حذفت الهاء لقلت: (أزيدا ضربت). فإذا لم يكن هذا الشرط في: (زيد قام) فقد صار بمنزلة فعل في الصلة كقولك: (أزيد الذي ضربته)، فـ(زيد) لا يعمل فيه في هذه المسألة فعل يفسر ما في الصلة، لأن الذي في الصلة لا يجوز أن يعمل فيه على وجه، فكذلك: (أزيد قام)"[3].

وبهذا فالفارسي متابع للجرمي في مسألة رفع (زيد) على الابتداء في نحو:

(١) البصريات٢/ ٩٠٠

(٢) انظر: البصريات ٢/ ٩٠٠.

(٣) المصدر السابق.

(أزيد قام).

ولكن رأيه في متابعة الجرمي في إيجاب الرفع في نحو: (أأنت زيد ضربته) غير ظاهر، فلم يزد على أن بين أن النصب في المثال قبل الفصل بين المشغول وهمزة الاستفهام بفاصل، وهو (أنت) ليس مثله قبل الفصل، وذلك - كما ذكر - لأن الفعل قبل دخول همزة الاستفهام إذا تقدم معموله كان عمله أضعف، بدليل جواز: زيد ضربت، ولو تأخر الفعل لم يجز الرفع، كما أن الفعل يضعف عمله بالفاعل عند تقديمه في نحو: زيد قام، وينضم إليهما الفصل بين همزة الاستفهام التي تطلب الفعل وبين المشغول عنه[١].

وقد نسب الرضي[٢] للجرمي القول بإيجاب الفاعلية في نحو: (أزيد قام) دون أن يشير إلى كتاب الفرخ، وأما السيرافي[٣] فقد نسب للجرمي أنه يرجح الابتدائية على الفاعلية في نحو: (أزيد قام) دون إشارة كذلك.

وفي نص الفرخ السابق مسألتان خلافيتان بين النحاة، وهما:

الأولى: الراجح في وجه رفع المشغول عنه بعد همزة الاستفهام نحو: (أزيد قام).

وقد اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه وجمهور النحويين[٤] إلى ترجيح رفعه على الفاعلية، وذهب الجرمي وتابعه الفارسي[٥] والرضي[٦] إلى إيجاب الابتداء

(١) السابق٢/ ٩٠٠-٩٠١.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١/ ٥٣٢.

(٣) انظر. شرح السيرافي٢/ ١٢١٠.

(٤) انظر. الكتاب١/ ١٠١-١٠٣، وشرح السيرافي١/ ٢١١، وشرح المفصل١/ ٨١، والبسيط٢/ ٦٣٢، والارتشاف٤/ ٢١٨٦، والمساعد١/ ٤٢٤، وتعليق الفرائد٤/ ٣٠٣.

(٥) انظر: البصريات٢/ ٩٠٠

(٦) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب

الثانية: حكم المشغول عنه المفصول عن همزة الاستفهام بأجنبي نحو: (أأنت زيد ضربته).

وقد اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه وجمهور النحويين[١] إلى ترجيح الرفع وإجازة النصب، وذهب الجرمي كما سبق إلى إيجابه.

المفعول فيه.

٧. إعراب (حلَّة الغور) في قول الشاعر:

سرى بعدما غار الثريا وبعدما
كأن الثريا حِلَّةَ الغور مُنْخُلُ[٢].

نص الفرخ:

قال الفارسي: "قال أبو عمر في الفرخ... هو في حِلِّ بني فلان، وفي مَحَلَّتِهم"[٣].

أثره:

استدل أبو علي الفارسي[٤] بهذا القول الوارد في الفرخ على أن (حِلَّة الغَوْر) الواردة في بيت كتاب سيبويه ظرف، ووجه استدلال الفارسي مجيئها مجرورة بفي.

وكونها ظرفا هو رأي سيبويه، حيث قال في (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت)، بعد أن أورد البيت السابق: "أي قَصْدَه، يقال: هو حِلَّةَ الغور، أي:

(١) انظر: الكتاب١/ ١٠٤، والانتصار٦٤، وشرح السيرافي١/ ٢١٣، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٣٧٧، وشرح الجمل لابن خروف١/ ٤٠٧، وشرح التسهيل٢/ ١٤٤، والارتشاف ٤/ ٢١٧٣، والمساعد١/ ٤١٩.

(٢) بيت من الطويل نسبه المرتضى الزبيدي في التاج (حلل) لبشر بن عمرو بن مرثد. وانظره بلا نسبة في: الكتاب ١/ ٤٠٥، والمسائل البصريات ١/ ٥٠٠، وكتاب الشعر ٢/ ٣٤٨.

(٣) البصريات١/ ٥٠٠

(٤) السابق.

قصده، سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب"(١).

وتابع سيبويه في هذا السيرافي(٢)، والأعلم(٣).

ولكن الفارسي نقل رواية أخرى للبيت، وهي: (حَلَّتْ الغور) بالفعل، وأسندها في البصريات(٤) إلى القُطْرُبُّلي عن ثعلب، واعترض ذلك بأنه لا ينبغي، لأنها على هذا صفة لـ(منخل)، والصفة لا تتقدم على موصوفها.

وأما في كتاب الشعر(٥) فقد أسند هذه الرواية إلى إنشاد بعض البغداديين، ثم بين أن موضعها من الإعراب على هذه الحالة إما حال أو صفة، ونسب هذا التوجيه للأخفش، ولم يعترضه.

٨. نوع (جنابتي، وجنبي) في نحو: (هما خطان جنابتي أنفها وجنبي أنفها).

نص الفرخ:

قال الفارسي في البصريات" قال أبوعمر في الفرخ...وقال أبوعمر: خطان جنابتي أنفها، وجنبي أنفها"(٦).

وجاء في المحكم: "وقال سيبويه: وقالوا هما خطان جنابتي أنفها، يعني الخطين اللذين اكتنفا جنبي أنف الطبية، كذا وقع في كتاب سيبويه(٧)، ووقع في الفرخ: جنبي أنفها"(٨).

---

(١) الكتاب١/ ٤٠٥.

(٢) انظر: شرح السيرافي٢/ ٢٩٤.

(٣) انظر: النكت١/ ٤٢٣، وتحصيل عين الذهب٢٣٥.

(٤) انظر: ١/ ٥٠٠.

(٥) انظر: ٢/ ٣٤٧.

(٦) [illegible]

(٧) انظر: ١/ ٤٠٥.

(٨) المحكم لابن سيده المجلد الثاني ٧/ ٣٢١ (جنب)، وانظره أيضا في اللسان ٢/ ٣٧٢ (جنب)

أثره

ولا يؤثر في النوعية كونها (جنب) أو (جنابة)(١).

أورد الفارسي نص الفرخ هذا دون أن يعلق عليه، ولكن يظهر من إيراده له أنه يريد أن يؤيد نصب (حلة الغور) في المسألة السابقة على الظرفية؛ لأنه أورده بعده.

وقد أوردها الفارسي في الإيضاح(٢)، وذهب إلى أنها من الأسماء المخصوصة التي تستعمل استعمال الظروف، وهي سماعية لا يقاس عليها. وتابعه الجرجاني(٣)، ونسب لابن جني(٤).

وظاهر كلام سيبويه(٥)- وهو ما نسب إليه(٦) - أنها مبهمة، وإلى هذا ذهب ابن مالك(٧)، وأبو حيان(٨)، والشاطبي(٩)، وناظر الجيش(١٠)، ولكن اختلفوا في قياسيتها، فابن مالك والشاطبي وناظر الجيش نصوا على قياسيتها، بينما أبو حيان نص على أنها تحفظ ولا يقاس عليها.

٩. مجيء (قريب) و(بعيد) ظرفين.

نص الفرخ:

"قال أبو عمر في الفرخ...تقول: (إنَّ قريبًا منك زيدا، وإنَّ قُرْبَك زيدا). قال:

---

(١) انظر: شرح التسهيل لناظر الجيش٤/ ١٩٩٦

(٢) انظر:٢٠٧.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح١/ ٦٤٦.

(٤) انظر: شرح التسهيل لناظر الجيش٤/ ١٩٩٦

(٥) انظر: [illegible] ٤ ٦ ٤

(٦) انظر: التذييل٨/ ٣٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل٢/ ٢٢٥.

(٨) انظر: التذييل٨/ ٣٢،

(٩) انظر: المقاصد الشافية٣/ ٢٩٧

(١٠) انظر: شرح التسهيل له٤/ ١٩٩٦.

ولا يتمكن (بعيدا منك) في الظرف، لأن الذين يقولون: (بعيدا منك زيد) لا يقولون: (بُعْدَكَ زيد)"(١).

أثره:

يرى الجرمي في نصه السابق أن (بعيدا) غير متمكنة في الظرفية مثل: (قريبا)، وعلل ذلك بأن من يقول: (قُرْبَكَ زيد) لا يقول: (بُعْدَكَ زيد).

وقد أورد الفارسي نص الجرمي موضحا ومبينا علة عدم تمكن (البعيد) في الظرف بأنه "لا مدى له. ألا ترى أن كل ما بعد في العالم فهو بعيد عنه، وليس هذا حد الظروف"(٢)، وعلة جواز كونها ظرفا مع عدم تمكنها بأنه "لتنزيلهم إياها منزلة نقيضها وهي (قريب)، ولولا ذلك لم يجز، فلما لم يكن الأصل فيها أن تكون ظرفا -وإنما جوزوا ذلك لأجل النقيض- لم يجز كون (بُعْد) ظرفا، وإن كان قد جاء (قربك) ظرفا، لأنهم قد يتركون الإجراء مجرى النقيض"(٣).

وقد تابع الجرمي والفارسي سيبويه في هذا حين قال: "وتقول: إن قريبا منك زيدا... وإن شئت قلت: إن بعيدا منك زيد. وقلما يكون بعيدا منك ظرف، وإنما قل هذا لأنك لا تقول: إن بعدك زيدا وتقول: إن قربك زيد. فالدنو أشد تمكينا في الظرف من البعد"(٤).

وممن تابع سيبويه في هذا السيرافي(٥)، والأعلم(٦)، وابن الشجري(٧).

---

(١) البصريات١ / ٥٠٢.

(٢) السابق١ / ٥٠٣

(٣) السابق، وانظر: المسائل المنثورة٢٥-٢٦.

(٤) الكتاب ٢ / ١٤٢-١٤٣.

(٥) انظر: شرح الكتاب٢ / ٢٧٠.

(٦) انظر: النكت١ / ٥١٧.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري٢ / ٥٨٧.

المفعول معه.

١٠. إعراب (مالك) في نحو: (أنت أعلم ومالك).

نص الفرخ:

قال أبو حيان: "وهكذا(١) أعرب المسألة الجرمي في الفرخ، قال: الشاءُ شاةٌ ودرهمٌ. قال: من قال هذا جعل (الشاء) مبتدأ، و(شاة) مبتدأ، و(درهم) خبره، والجملة خبر الأول"(٢).

أثره:

نقل أبو حيان عن أبي القاسم بن القاسم الخضراوي أنه قال: "لا يصح عطف (مالك) على (أنت)... لأن المال لا يعدم، ولا على (أعلم)؛ لأن المعطوف على الخبر خبر يصح انفراده... فلو قلت: أنت ومالك، لم يصح، ولا على الضمير في (أعلم) لوجوه: منها أن (أفعل) التفضيل لا ترفع الظاهر إذا وليها، فكذلك إذا عطف على مضمر رفعته... قال: فإذا استحالت هذه الأوجه كان معطوفا على (أنت)، لا على ذلك الوجه، بل هو بمنزلة: شاة ودرهم، أي: معطوف في اللفظ، خبر في المعنى، لنيابته منابه"(٣).

ثم أورد بعد هذا رأي الجرمي ليبين أن ما رآه أبو القاسم بن القاسم الخضراوي هو رأي الجرمي في كتابه الفرخ. ولكن الظاهر من نص أبي حيان أنه يرى أن هذا الرأي مرجوح، وأن الرأي الراجح هو رأي أبي بكر بن طاهر الخدب الذي يرى أن (مالك) معطوف على (أعلم)، والواو بمعنى الباء؛ لأنه بعد أن أورد رأي الخدب قال: "وهذا أقرب لتفسير كلام س(٤)"(٥).

---

(١) أي: وكإعراب أبي القاسم بن القاسم الخضراوي - وسيأتي - أعرب الجرمي المسألة.

(٢) التذييل٣ / ٢٨٥ و٨ / ١١٦.

(٣) السابق

(٤) رمز لسيبويه، وانظر: الكتاب ١ / ٣٠٠.

(٥) السابق ٣ / ٢٨٦

ولعل السيوطي فهم أن أبا حيان يرجح هذا الرأي لأنه صرح بترجيحه[(١)].

وقد وافق الجرمي في رأي أبو القاسم بن القاسم الخضراوي -كما سبق-، وابن هشام الأنصاري[(٢)]، والفيروزآبادي[(٣)].

وفي هذه المسألة أقوال أخرى، منها أن (مالك) معطوف لفظا على (أعلم) خبر المبتدأ، وأن الواو بمعنى (مع)، وأصل الجملة: أنت أعلم مع مالك، وهو رأي سيبويه[(٤)].

ومنها أن (مالك) خبر لمبتدأ محذوف لدلالة الأول عليه، والتقدير: أنت أعلم، وأنت ومالك، ثم حذف المبتدأ للدلالة عليه بما تقدم، فالتقى واوان، فحذفت الأولى لكيلا يدخل حرف على مثله، وهو رأي الرضي[(٥)] ونسب لابن الصائغ[(٦)].

ومنها أن يكون (مالك) معطوفا على (أنت)، والخبر محذوف، والتقدير: أنت ومالك مقرونان، وجملة (أعلم) المكونة من الفعل المضارع وفاعله (أنا) معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، وعلى هذا فمعنى الجملة: أنت ومالك مقترنان فيما أعلم، وهو رأي الدماميني[(٧)].

الحال.

١١. إعراب (قضهم) و(ثلاثتهم) في قولهم: (جاء القوم قَضَّهُم بقَضِيضِهم)، أو (جاء القوم ثلاثَتَهُم).

(١) انظر: الأشباه والنظائر٧ / ٧٣.

(٢) انظر: مغني اللبيب٢ / ٣٥٨.

(٣) انظر: القاموس المحيط٤ / ٤١٥.

(٤) انظر: الكتاب١ / ٣٠٠.

(٥) انظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١ / ٦٢٣.

(٦) انظر: الأشباه والنظائر٧ / ٧٣.

(٧) انظر: تعليق الفرائد٥ / ٢٦٣.

نص الفرخ:

قال الفارسي: "قال أبو عمر في الفرخ: قولهم (قضهم بقضيضهم) يرفع وينصب مثل: (خمستهم وثلاثتهم)، قال: وكلاهما جيدان كثيران"[(١)].

أثره:

نقل الفارسي نص الفرخ هذا في البصريات ولم يعلق عليه أو يوجه الرفع والنصب، ولكنه في المسائل المنثورة[(٢)] وجه النصب على الحال والرفع على التوكيد بمنزلة (كلهم) دون إشارة إلى نص الفرخ.

وما ذهب إليه الجرمي في الفرخ ووجهه وتابعه عليه أبو علي الفارسي، هو رأي سيبويه[(٣)]، فقد بين أن إتباعها على التوكيد لأنها بمنزلة (كلهم)، وأن نصبها على الحال؛ لأنها واقعة موقع المصدر، فإذا قلت: مررت بهم ثلاثتهم وقصدت الحال كأنك قلت: أفردتهم إفرادا، وكذلك إذا قلت: جاء القوم قضهم بقضيضهم كأنك قلت: جاء القوم انقضاضا؛ ولذلك قال عن ذلك: "فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به"[(٤)]، ولكن يفهم من نصه أن نصب (قضهم) على الحال هو الأكثر؛ لأنه نسب إجراء (قضهم) مجرى (كلهم)، أي: إعرابها توكيدا، إلى بعض العرب. وأما نحو (ثلاثتهم) إلى (عشرتهم)، فنسب النصب على الحال إلى الحجاز والإتباع على التوكيد إلى بني تميم.

وهذا التوجيه هو المشهور عند النحويين[(٥)].

(١) البصريات١ / ٤٢٧، ٤٢٨.

(٢) انظر: ص٣-٤.

(٣) انظر: الكتاب١ / ٣٧٣-٣٧٥.

(٤) الكتاب١ / ٣٧٥.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٢ / ٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك٢ / ٣٢٧، والتذييل٩ / ٣٨، ٤٠، والمساعد٢ / ١٣.

ونسب[1] ليونس أنه يرى أن (قضهم) و(ثلاثتهم) صفات في الأصل، فتكون حالا بنفسها.

وذهب المبرد[2] إلى النصب فيها على المصدرية بتقدير فعل من قضهم وخمستهم.

١٢. إعراب (وحده):

نص الفرخ:

قال الفارسي: "قال أبوعمر في الفرخ...(وحده) منصوب إلا في ثلاثة مواضع: نسيج وحده، وجُحَيْش وحده، وعُيَيْر وحده. وحكى أن بعضهم يقول: جُحَيْش وحدهم"[3]

أثره:

ذهب الجرمي في نصه هذا إلى أن (وحده) منصوب دائما إلا في هذه المواضع الثلاثة التي ذكرها، ولم يتضح من نص الفرخ وجه نصب (وحده) وجره، وقد أورد الفارسي هذا النص في البصريات دون أن يعلق عليه أو يبين وجه النصب والجر، ولكنه في المسائل المنثورة وجه نصب (وحده) وجره دون إشارة إلى نص الفرخ، فقال: "إنما نصب (وحده) في كل وجه لأنه جعل في موضع المصدر، كأنه أراد أفردته إفرادا...فإذا أضفته وقلت: (نسيج وحده)، و...جررت؛ لأنه هذا ليس بموضع المصدر، إنما أردت: (عُيَيْر نفسه) و(جُحَيْش نفسه)، لم ترد به جحيش وعيير؛ فلذلك أضفته"[4].

وما وجه به الفارسي نصب (وحده) هو ما ذهب إليه سيبويه حين قال: "هذا

(١) انظر: الكتاب١/ ٣٧٧، والتذييل٩/ ٣٩، وشرح التسهيل لناظر الجيش٥/ ٢٢٦٣.

(٢) انظر: المقتضب٣/ ٢٣٩، والتذييل٩/ ٣٩.

(٣) البصريات١/ ٤٢٩

(٤) المسائل المنثورة٢-٣.

باب ما جعل من الأسماء مصدرا كالمضاف في الباب الذي يليه، وذلك قولك: مررت به وحده... وزعم الخليل – رحمه الله – حيث مثل نصب (وحده) و(خمستهم)، أنه كقولك: أفردتهم إفرادا"[1].

كما أن ما وجه به جر (وحده) قريب مما أشار إليه المبرد حين قال: "أما قولك: (مررت بزيد وحده)، فتأويله: أوحدته بمروري إيجادا، كقولك: أفردته بمروري إفرادا. وقولك: (وحده) في معنى المصدر...فأما قولهم: (هذا نسيج وحده) فلا معنى له إلا الإضافة؛ لأنه يخبر أنه ليس في مثاله أحد...وكذلك (عيير وحده) و(جحيش وحده). ولو قال: (جحيش نفسه) و(عيير نفسه) وحدها لصلح؛ لأن الرجل الذي يخدم نفسه وحدها"[2].

ولا خلاف بين النحويين في نصب (وحده) إلا في المواضع التي أشار إليها الجرمي، وسيأتي الحديث عنها، ولكن الخلاف في وجه نصبه، فهناك من ذهب إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، وهو مذهب الخليل وسيبويه والمبرد والفرسي كما سبق، وهو أحد قولي يونس كما ذكر ابن يعيش[3] وتابعهم الزجاجي[4].

وهناك من ذهب إلى أنه منصوب على الظرفية، وهو مذهب يونس[5] فيما نسب إليه سيبويه، وتابعه هشام الضرير[6] فيما نسب إليه في أحد قوليه.

ونسب[7] إليه أيضا- أنه يرى أن (وحده) في نحو: (زيد وحده) منصوب

(١) الكتاب١/ ٣٧٤.

(٢) المقتضب٣/ ٢٣٩، ٢٤٢.

(٣) انظر: شرح المفصل٢/ ١٨.

(٤) انظر: الجمل ١٨٩.

(٥) انظر: الكتاب١/ ٣٧٧.

(٦) انظر: التذييل ٩/ ٣٧، والارتشاف٣/ ١٥٦٧.

(٧) انظر: التذييل٩/ ٣٨، والارتشاف٣/ ١٥٦٧.

بفعل محذوف حل محله (وحده)، كما قالت العرب: زيد إقبالا وإدبارا، والتقدير: يقبل إقبالا، وعلى هذا فتقديره: زيد وَحَدَ وَحْدَه.

وأما المواضع التي حكى الجرمي فيها جر (وحده)، فقد تابعه فيها النحويون(١)، وجاء في كتاب العين(٢) زيادة عليها (قريع وحده).

(نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما.

١٣. مجيء فاعل (نعم) علما أو مضافا إلى علم.

نص الفرخ:

قال الفارسي: "قال الجرمي: فيما قرئ علينا بالبصرة في الفرخ: (نعم عبدُالله زيدٌ) يريد: نعم العبدُ لله".

أثره:

يجيز الجرمي المثال السابق، ويوجهه على أن المقصود بـ(عبدالله) العبدُ لله، وقد أورد الفارسي نص الفرخ معترضا التوجيه الذي بناء عليه أجاز المثل، ومبينا الاحتمالات المرادة بـ(عبدالله) في المثال ومعترضا إياها على كل وجه.

قال الفارسي: "إن (عبدالله) لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يريد به العلم أو غيره، فإن أراد العلم لم يجز، وإن أراد غير العلم فإنه ينبغي -أيضا- ألا يجوز. ألا ترى أنه لا يجوز (نعم غلام زيد أنت)؛ لأنه مختص كما أن العلم مختص، وليس باسم جنس كما أن العلم كذلك. فإذا كان الأمر على هذا لم يجز، فإذا نوى به ما ذكره من الألف واللام فلعمري لو كان اللفظ كذلك لما كان في جوازه لبس، إلا أني لست أعلم في الوقت شيئا مضافا إلى معرفه ينوى به الانفصال، ويقدر فيه الألف واللام فإذ لم يثبت هذا لم تجز المسألة"(٣).

(١) انظر. المقتضب٣/ ٢٤٢، والجمل للزجاجي١٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ١٩.

(٢) انظر:٤/ ٣٥٠-٣٥١.

(٣) البصريات٢/ ٨٣٣-٨٣٤

فالفارسي بهذا يمنع مجيء فاعل (نعم) و(بئس) علما أو مضافا إلى علم، كما هو مشهور عند النحويين(١)، وقد نص على أنه محل إجماع(٢).

وقد نسب أبو حيان(٣)، وابن عقيل(٤) للجرمي -دون إشارة إلى كتاب الفرخ- إجازة نحو: نعم عبدالله زيد، قياسا على الحديث: "نعم عبدالله خالد"(٥)، ولكنهما اعترضاه ناصين على أن المنع قول عامة النحويين.

وأما ابن مالك(٦) فقد خرج الحديث على أن (نعم) مسندة إلى ضمير حذف تمييزه، و(عبدالله) مبتدأ، و(خالد) بدل من المبتدأ، ورد بأن هذا خروج من شذوذ إلى شذوذ؛ لأن الصحيح أن التمييز لا يجوز حذفه(٧).

وأما الرضي فقد ذكر أن الفارسي قال: إنه سمع نحو: (نعم عبدالله زيد)، ووصفه الرضي بأنه شاذ، ولكنه خرج المسموع من نحوه على تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال، وهو ما أجازه ابن كيسان كما نسب إليه الرضي(٨).

ومجيء فاعل (نعم) نكرة محل خلاف بين النحويين، والأكثر على المنع(٩).

١٤. مجيء الأسماء الموصولة فاعلا لـ(نعم) و(بئس).

نص الفرخ:

قال أبو حيان في التذييل: "وأبو عمر في الفرخ قال: "لا تكون الأسماء

(١) انظر: الكتاب٢/ ١٧٧، والمقتضب٢/ ١٤١، والأصول١/ ١١١، والتبصرة والتذكرة١/ ٣٧٦، وشرح المفصل٧/ ١٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك٣/ ٨.

(٢) انظر: التذييل١٠/ ١٢٥، والمساعد٢/ ١٣٣.

(٣) انظر: التذييل١٠/ ١٢٥.

(٤) انظر. المساعد٢/ ١٣٢.

(٥) أخرجه الترمذي. ينظر: سنن الترمذي٥/ ٦٨٨: باب مناقب خالد بن الوليد رضي الله عنه.

(٦) انظر شرح التسهيل٣/ ١٤.

(٧) انظر التذييل١٠/ ١٢٥، والمساعد٢/ ١٣٣

(٨) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ١١٢٦.

(٩) انظر. شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١، وشرح المفصل لابن يعيش٧/ ١٣١، والتذييل١٠/ ١٠٢.

الموصولة فاعل (نعم) على كل وجه"(١).

وقال في الارتشاف: "ولا يجوز أن يكون فاعل (نعم) و(بئس) اسما موصولا، نص عليه الجرمي في الفرخ"(٢).

أثره:

وافق أبو حيان الجرمي فيما ذهب إليه؛ لأنه في الارتشاف(٣)، ذكر أنه لا يجوز أن يكون الاسم الموصول فاعلا لـ(نعم)، ثم ذكر أن الجرمي نص على ذلك، وأنه مذهب الكوفيين وكثير من البصريين.

وأما في التذييل فقد نقل نص الفرخ، وأيده بأنه "لم يرد به سماع، والقياس المنع؛ لأن كل ما كان فاعلا لـ(نعم)، وكان في (أل)، كان مفسرا للضمير المستتر فيها إذا نزعت منه، و(الذي) ليس كذلك"(٤).

ويظهر أن أبا حيان أورد نص الفرخ في التذييل زيادة في تأكيد الاعتراض على ابن العِلْج الذي يرى أن مجيء (الذي) و(التي) فاعلا لـ(نعم) محل اتفاق. قال أبو حيان: "وهذا وهم من صاحب البسيط وعدم اطلاع... وقد ذكرنا أن المنع مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين"(٥)، ثم ذكر أن منهم أبا عمر في الفرخ وأورد نصه.

وفي مجيء الأسماء الموصولة فاعلا لـ(نعم) و(بئس) خلاف بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى جواز ذلك في الاسم الموصول المحلى بـ(أل)، كالمبرد(٦)،

(١) التذييل١٠/ ١٢١.

(٢) الارتشاف٤/ ٢٠٥١.

(٣) انظر ٤/ ٢٠٥١.

(٤) التذييل١٠/ ١٢١.

(٥) السابق.

(٦) انظر: المقتضب٢/ ١٤٣

والفارسي(١)، وابن مالك(٢)، وهو ما ذكر ابن العِلْج أنه محل اتفاق، كما سبق نص أبي حيان.

ومنهم من ذهب إلى عدم جواز ذلك في الاسم الموصول مطلقا، كالفراء(٣) وابن السراج(٤)، والجرمي كما سبق في نص الفرخ، ونسب(٥) هذا للكوفيين وجماعة من البصريين.

ومنهم من ذهب إلى جواز ذلك في (من) و(ما) الموصولتين إذا أريد بهما الجنس قياسا على (الذي) ونحوه، كابن مالك(٦)، وابن العلج(٧)، ونسب إلى قوم(٨) من النحويين.

١٥. إعراب (رجلا) في نحو: (حبذا رجلا زيد).

نص الفرخ: قال الفارسي: "قال الجرمي فيما قرئ من كتابه: (حبذا رجلا زيد، وحبذا زيد رجلا) فانتصب (رجلا) على الحال والتفسير، قال: وإذا نصبته على التفسير فأن تؤخره بعد (زيد) أحسن"(٩).

وقال أبو حيان: "وقال الجرمي في الفرخ. إذا كان المنصوب تمييزا قبح تقديمه قبل (زيد) وجعله متصلا بـ(ذا)، وإن كان حالا فإن شئت قدمت وإن شئت أخرت... قال: والتمييز إنما يكون بعد الفاعل"(١٠).

(١) انظر: حاشية الإيضاح العضدي٨٦، والتذييل١٠/ ١٢٠، والارتشاف٤/ ٢٠٥١.

(٢) انظر. شرح التسهيل٣/ ١١.

(٣) انظر. معاني القرآن١/ ٥٧.

(٤) انظر الأصول١/ ١١٢

(٥) انظر التذييل١٠/ ١٢١، والارتشاف٤/ ٢٠٥١.

(٦) انظر: السابق٣/ ١١-١٣

(٧) انظر: التذييل والتكميل ١٠/ ١٢١.

(٨) انظر. التذييل١٠/ ١٢١.

(٩) البصريات٢/ ٨٤٥.

(١٠) الارتشاف٤/ ٢٠٦٢.

أثره:

يرى الجرمي –كما يظهر من نصه الذي نقله الفارسي– أن (رجلا) في المثال السابق يمكن أن ينتصب على الحال أو على التمييز، ولكنه استحسن تأخيره بعد (زيد) إذا أعرب تمييزا، وهذا يعني أنه إذا أعرب حالا يستوي تقديمه وتأخيره. وليس في النص أي تعليل لهذا.

وقد أورد الفارسي[1] نص الفرخ، ووافقه إذا أعرب (زيدا) حالا، أما إذا أعرب تمييز فقد خالفه في ذلك، فرأى أن الأحسن في (حبذا رجلا زيد) تقديم (رجلا) على (زيد)؛ ليكون التمييز بعد (ذا) وهو المميز، ولئلا يفصل بين العامل والمعمول بشيء ليس منهما؛ لأن (زيدا) مخصوص بالمدح، وهو يعرب إما خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ مؤخرا، وعلى كلا الحالين يكون فاصلا بين المتلازمين. ولكن إذا جعلت (حبذا) مركبة من (حب) و(ذا)، وهي بمنزلة اسم مبتدأ فيه معنى الفعل، كما يذهب النحويون – كما ذكر الفارسي – فإنه يجوز أن يقع التمييز، وهو (رجلا)، بعد (زيد)؛ لأن (زيدا) على هذا مرتفع بـ(حبذا)، والفصل بين (حبذا) وبين تمييزه مثل الفصل بين المفعول وفعله بالفاعل، إلا أنه مع هذ، فالأحسن تقديم التمييز بعد (ذا)؛ لأن التمييز منتصب عن (ذا) في (حبذا) وليس عن (حبذا) كلها، حتى يكون التمييز كالمفعول، وإن جعلت (حبذا) بمنزلة شيء واحد.

ولذلك قال الفارسي بعد هذا التوضيح: "فإذا كان كذلك فقول أبي عمر: إن تقديم المخصوص في (حبذا) وتأخير التفسير أحسن، مشكل. من أي وجه صار أحسن؟"[2].

(1) انظر. البصريات٢/ ٨٤٥- ٨٤٨.

(2) السابق ٢/ ٨٤٧.

وأما أبو حيان فقد أورد نص الجرمي، ووجه سبب استقباحه تقديم التمييز على المخصوص في المثال بأنه بناء على أن الجرمي يرى أن (زيدا) فاعل لـ(حبذا)، والتمييز إنما يكون بعد الفاعل كما نقل أبوحيان عن الجرمي في الفرخ، ثم استنتج أبو حيان من هذا أن الجرمي لا يجوز عنده نحو: (امتلأ ماءً الإناءُ) بتقديم التمييز(ماء) على الفاعل (إناء).

ولم ينص أبو حيان على أن رؤية الجرمي لكون (حبذا) فعلا فاعله (زيد) منقولة من الفرخ، ولكنه فهمها من قوله: "والتمييز إنما يكون بعد الفاعل"، ولعل هذا ما جعل الشاطبي في المسألة السابقة يذكر أن ظاهر كلام الجرمي في الفرخ أن (حبذا) فعل و(زيد) فاعله.

ولا بد من الإشارة إلى أن نص الفرخ في نقل ابي حيان مختلف عنه في نقل الفارسي؛ ففي نص أبي حيان تصريح بوصف الجرمي لتقديم (رجلا) على (زيد) بالقبح، وليس في نص الفارسي تصريح بذلك، وإنما فيه تفضيل للتقديم على التأخير، وفي نصِّ أبي حيان –أيضا– نصٌّ من الجرمي على أن التمييز إنما يكون بعد الفاعل، وليس كذلك في نص الفارسي.

والذي يظهر لي أن ما نقله الفارسي هو الأرجح في أن يكون نص الفرخ، وذلك لأنه متقدم وله عناية بكتاب الفرخ، ولأنه نص على قراءة الكتاب، ولأنه لو كان الجرمي صرح في الفرخ بأن علة استحسان تأخير (رجلا) على (زيد) بأن التمييز إنما يكون بعد الفاعل لناقشها الفارسي؛ لأنها علة مهمة في مناقشة المسألة. ولكن لما ساق الفارسي مسألة تركيب (حبذا) وأنه بعد التركيب صار اسما بمنزلة المبتدأ وليس فعلا، ونسب ذلك للنحويين دل ذلك على أن الجرمي لم يصرح بهذا في الفرخ، وهذا ما يرجح أن أبا حيان نقل النص بالمعنى.

بقي الإشارة إلى أنه يبدو أن لدى أبي حيان اضطراب في النقل عن الجرمي،

فقد نقل عنه هنا أنه يرى أن التمييز يكون بعد الفاعل، وهذا يدل على منعه نحو: (امتلأ ماءً الإناء)،كما ذكر، في حين أنه نقل عنه في موضع آخر إجازة تقديم التمييز على عامله(١).

وفي هذا نظر؛ لأنه إن كان الجرمي يمنع تقديم التمييز على الفاعل فأن يمنع تقديمه على عاملة من باب أولى، وإن كان يجيز تقديمه على عامله فأن يجيز تقديمه على الفاعل من باب أولى.

ولعل في هذا دلالة أخرى على أن نص الفرخ كما في نقل الفارسي أدق؛ لأن الجرمي لم يمنع التقديم وإنما استحسن التأخير، ولكنه لم يذكر لذلك علة.

وقد تابع الشاطبي أبا حيان في إيراد رأي الجرمي، ولكنه لم ينص على أنه في الفرخ، وإنما عبر بقوله: "ونصَّ الجرمي على قبح ذلك إذا أعرب المنصوب تمييزا"(٢).

كما تابعه في توجيه سبب استقباح الجرمي تقديم التمييز(٣).

النعت.

١٦ . وصف المذكر بما يختص بالمؤنث والعكس، ووصف الجمع بالمفرد والعكس.

نص الفرخ:

قال أبو حيان: "وقال الجرمي في الفرخ: واعلم أنه محال أن تقول: مررت بامرأة خصية البعل، ومررت برجل حائض المرأة، لا يكون من الخصاء تأنيث، ولا من الحيض تذكير، وكذلك إذا كان الوصف مجموعا والموصوف مفرد، وبالعكس، نحو: مررت برجل كرام آباؤه، لا تقول: مررت برجل كرام الآباء، وكذلك برجال كريم أعمامهم، لا تقول: برجال كريم الأعمام"(٤).

(١) انظر. الارتشاف٤/ ١٦٣٤.

(٢) المقاصد الشافية٤/ ٥٥٨.

(٣) انظر: السابق.

(٤) التذييل ١١/ ١٢ ١٣، والارتشاف٥/ ٢٣٤٩-٢٣٥٠.

أثره:

قسم ابن مالك(١) الصفة المشبهة الأقسام التالية:

الأول: ما هو صالح للمذكر والمؤنث معنى ولفظا، نحو: حسن وقبيح.

الثاني: ما هو صالح معنى لا لفظا، وهو ما اشتركا فيه من حيث المعنى، واختص كل واحد منهما بلفظ، نحو: كبر الألية، فهو مشترك بينهما، ولكن خص المذكر بلفظ (آلى) والمؤنث بلفظ (عجزاء).

الثالث: ما هو صالح للمذكر والمؤنث لفظا لا معنى نحو: (الْخِصَاء) في المذكر، و(الحيض) في المؤنث، ففي المعنى لكل واحد منهما ما يخصه، وأما في اللفظ، فـ(فعيل) و(فاعل) مما يشتركا فيه.

الرابع: ما اختص بالمذكر لفظا ومعنى، نحو: (آدر)، وبالمؤنث لفظا ومعنى، نحو: (رتقاء).

ثم بين أن الصفة في القسم الأول يجري فيها المذكر على المؤنث والعكس، فتقول: مررت برجل حسن الأب، وبرجل حسن الأم، وبامرأة حسنة الأب وبامرأة حسنة الأم.

وأما البواقي فتجري على مثلها، فتقول: مررت برجل آلَى الابن وبامرأة عجزاء البنت، وتقول: مررت برجل خصي الابن وبامرأة حائض البنت، وتقول: مررت برجل آدَر الابن وبامرأة رتقاء البنت.

ثم نسب للأخفش والكسائي إجازة ذلك فيها، فيجوز عندهما -مثلا- أن تقول: مررت بامرأة خصي الزوج، وبرجل حائض المرأة.

فاعترض أبو حيان(٢) ابن مالك فيما نسب لهما، مبينا أن الخلاف ليس في

(١) انظر: شرح التسهيل٣/ ٩٠، والتذييل والتكميل ١١/ ١٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١١/ ١٢، والارتشاف٥/ ٢٣٤٩.

الأقسام الثلاثة الباقية كلها، وإنما في الصفة التي يشترك المذكر والمؤنث فيها معنى لا لفظا نحو: (آلى)، و(عجزاء)، والمخالف في هذا الأخفش لا الكسائي، لأنه – كما ذكر أبو حيان– لا يجيز هذه المسألة لا الكسائي ولا الفراء، ولا البصريون سوى الأخفش، ثم أورد أبو حيان نص الجرمي في الفرخ ليؤكد هذا.

وأما إيراد منع وصف المفرد بالجمع والعكس فهو مقرر ومحل اتفاق عند النحويين، وقد نظر به الجرمي في الفرخ ليبين أنه كما يمتنع هذا يمتنع ذاك؛ لأنها من الأشياء التي تتبع الصفة فيها موصوفها.

وقد نقل أبو حيان[1] عن بعض الناس، كما عبر، إجازة وصف المفرد بالجمع والعكس، اعتمادا على أن المعنى مفهوم.

العطف.

١٧. جواز العطف في نحو: أكلت خبزا ولبنا.

نص الفرخ:

قال ابن يسعون في شرح بيت الإيضاح:

يا ليت زوجك قد غدا
متقلدا سيفا ورمحا[2]

"وكرواية أبي علي رواه أبو عمر في الفرخ، وقال: قد يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد، نحو: أكلت خبزا ولبنا، ثم أنشد البيت"[3].

ونقل أبو حيان[4] نص الفرخ كما نقله ابن يسعون.

(١) انظر: التذييل ١١/ ١٣.

(٢) البيت لعبد الله بن الزبعري. انظر: شعره ٦٨، وانظره بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢١، والمقتضب ٢/ ٥١، وكتاب الشعر ٢/ ٥٣٢، والخصائص ٢/ ٤٣٣.

(٣) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ١/ ٤٥٦

(٤) انظر: التذييل ٨/ ١٣٤.

أثره:

أورد ابن يسعون نص الفرخ في معرض ذكره للأوجه الجائزة في توجيه البيت، وهي[1]:

الأول: ما وجهه به الفارسي[2]، وهو أن (رمحا) منصوب بمضمر بعد الواو يناسبه، كـ(متقلد)؛ لتعذر عطفه على ما قبله؛ لأنه لا يستقيم عطفه على السيف؛ لأن الرمح لا يتقلد.

والثاني: أن تكون الواو بمعنى (مع) و(رمحا) مفعول معه.

والثالث: أن يكون (الرمح) معطوفا على السيف، وذلك لأن (متقلدا) تضمن معنى (حامل)، وقد نسب ابن يسعون هذا الرأي إلى بعضهم –كما عبر– ثم أورد نص الجرمي في الفرخ مبينا أنه روى البيت كرواية أبي علي وأنه يجيز العطف فيه؛ لأن العطف يجوز فيه ما لا يجوز في الإفراد، ويقصد الجرمي بذلك الحمل على المعنى.

وأما أبو حيان فقد أورد نص الفرخ في معرض ذكره للخلاف في هذه المسألة، إذ ذكر فيها مذهبين[3]:

الأول: مذهب من يجيز العطف ويرى أن ما قبل الواو مضمن معنى يصلح للمتعاطفين، وممن ذهب إلى هذا الجرمي، وقد أورد نصه في الفرخ، وهو مذهب المبرد[4]، وظاهر نص أبي عبيدة[5]، ونسب للأصمعي[6] والمازني[7].

(١) انظر: المصباح لابن يسعون ١/ ٤٥٥، ٤٥٦

(٢) انظر: الإيضاح ٢١٧، والسابق.

(٣) انظر: التذييل ٨/ ١٣٤

(٤) انظر: المقتضب ٢/ ٥١.

(٥) انظر: مجاز القرآن ٢/ ٦٨.

(٦) انظر: التذييل ٨/ ١٣٤.

(٧) انظر: السابق.

والثاني: مذهب من لا يجيز العطف لتعذر ذلك معنويا، وعلى هذا فما بعد الواو معمول لعامل مضمر مناسب؛ وممن ذهب إلى هذا الفارسي-كما سبق- والفراء[1]، ونسب إلى جماعة من الكوفيين والبصريين[2].

البدل.

١٨. توجيه إعراب (لا أشتم) في قول الشاعر:

ألم ترني عاهدت ربي وإنني
لبين رتاج قائما ومقام
على حلفة لا أشتم الدهر مسلما
ولا خارجا من فيّ زور كلام[3].

نص الفرخ:

قال الفارسي: "حكي عن أبي عمر أن قال في كتابه الفرخ: إن قوله: (...لا أشتم...) تفسير للحلفة"[4].

أثره:

أورد الفارسي رأي الجرمي وعلق عليه بقوله – وساورده كاملا؛ لأن لي معه وقفة-: "وهو عندي حسن كما أن ﴿لهم مغفرةٌ﴾[5] تفسير للوعد[6]، ولا موضع له عندي على هذا، ولولا أن قبل (لا أشتم) حال، وهي (قائما) جاز حمله

(١) انظر: معاني القرآن٣/ ١٢٣.
(٢) انظر: التذييل٨/ ١٣٥.
(٣) بيتان من الطويل، قائلهما الفرزدق. انظر: ديوانه٥٣٩، والكتاب١/ ٣٤٦، والمقتضب٤/ ٣١٣، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٥٩، وتذكرة النحاة٨٥
(٤) البصريات٢/ ٧٧١.
(٥) المائدة:٩.
(٦) يقصد قوله تعالى: ﴿وعد اللهُ الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرةٌ﴾ الآية السابقة. وانظر: هذا الوجه وغيره في: الدر المصون٤/ ٢١٨.

على التفسير. ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون (خارجا) معطوفا على (لا أشتم) أو على (قائما)، فلا يجوز أن يكون معطوفا على (لا أشتم) وقد نصبته؛ لأن (أشتم) رفع إذا كان تفسيرا لا يكون في محل نصب، فإذا كان كذلك كان معطوفا على (قائم) إلا أن تقول: إنه جعل اسم الفاعل أيضا موضع المصدر فيجعل فعله معطوفا على التفسير، كأنه :(لا أشتم ولا يخرج) أو يقول: بعطفه على موضع (وإنني)، لأنه جملة في موضع حال أيضا"[1].

فالفارسي يؤيد الجرمي في كون (لا أشتم) تفسيرا لـ(حلفة)، أي: جملة تفسيرية، ولكن هذا التأييد على أن يكون (خارجا) اسم فاعل وضع موضع المصدر، وبهذا يكون التقدير: (على حلفة لا أشتم ولا يخرج خروجا)، أما إذا كان (خارجا) حالا ليس بموضع المصدر، فإنه لا يجوز حمل (لا أشتم) على التفسير، لأن جملة (لا أشتم) إذا كانت تفسيرا ليست في محل نصب، و(خارجا) منصوب، فإذا عطف فيجب أن يكون معطوفا على مثله، إلا إذا حملت (خارجا) على العطف على جملة (وإنني...)، وهي حالية، فعلى هذا يجوز -كما ذكر الفارسي- كون (لا أشتم) تفسيرا لـ(حلفة).

وأما الوقفة فهي عند قول الفارسي: "ولولا أن قبل (لا أشتم) حالا وهي (قائما) جاز حمله على التفسير"؛ لأنه جعل نصب (قائما) مانعا من كون (لا أشتم) تفسير، وذلك بسبب أن (خارجا) إما أن تكون معطوفة على (لا أشتم) أو تكون معطوفا على (قائما)، ثم توصل إلى أن (خارجا) تكون معطوفة على (قائما)؛ لأنه لا يمكن أن تكون معطوفة على (لا أشتم) وهي تفسير؛ لأن التفسير ليس في محل نصب.

وأقول: أين المانع من كون (لا أشتم) تفسيرا، إذا وجه نصب (خارجا) على

(١) البصريات٢/ ٧٧٣- ٧٧٤.

العطف على (قائما)؟ يكون المانع في نظري لو أن الفارسي قال مثلا: لا يمكن أن يكون (لا أشتم) تفسيرا لـ(حلفة)؛ لأن (خارجا) لا يخلو من أن يكون معطوفا على (لا أشتم)، وهذا غير ممكن، أو معطوفا على (قائما) وهذا غير ممكن.

وكون (خارجا) معطوف على (قائما) بعيد في نظري من حيث المعنى، ومن حيث أنه فصل بين المعطوف (قائما) والمعطوف عليه (خارجا)، وكذلك الأمر في تخريج (خارجا) على العطف على موضع جملة (وإنني).

وقد اختلف النحويون في توجيه هذا البيت، فظاهر كلام سيبويه[1]، أن (لا أشتم) جواب القسم (عاهدت)؛ وأن (خارجا) اسم فاعل بمعنى المصدر، والتقدير عند سيبويه: (عاهدت لا أشتم ولا يخرج خروجا.

وكذلك فسر المبرد[2]، والزجاج[3] قول سيبويه، وزادا بأنه ربما يكون (لا أشتم) جواب (حلفة) لأنها يمين أيضا، فكأنه قال: عاهدت ربي على أن أقسمت.

ونسبه المبرد[4] إلى عامة النحويين.

ونسب سيبويه لعيسى بن عمر رأيا في هذا، إذ قال: "ولو حمله على أنه نفى شيئا هو فيه ولم يرد أن يحمله على (عاهدت) جاز. وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى"[5].

ففسر المبرد[6]، والزجاج[7] هذا النص بأن عيسى يذهب إلى أن (لا أشتم)

(١) انظر: الكتاب١ / ٣٤٦

(٢) انظر: المقتضب٣ / ٢٦٩، وشرح السيرافي٢ / ٩٩ب.

(٣) انظر: شرح السيرافي٢ / ٩٩ب.

(٤) انظر: المقتضب٣ / ٢٦٩.

(٥) الكتاب١ / ٣٤٦.

(٦) انظر: المقتضب٣ / ٢٦٩، ٤ / ٣١٣.

(٧) انظر: شرح السيرافي٢ / [illegible]

و(خارجا) حالان، والتقدير: عاهدت لا شاتما ولا خارجا، وهو ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس[1] في توجيه البيت.

وخالفهما السيرافي[2] في هذا؛ لأنه يرى أن سيبويه نص على أن عيسى لم يحمله على (عاهدت)، كما في نصه، وعلى هذا فنصبه عند عيسى على أحد وجهين: إما أن يكون مفعولا ثانيا لـ(ترني)، أو يكون حالا، والعامل فيه (حلفة)؛ لأنها مصدر والمصدر يعمل عمل الفعل، والتقدير: (على أن حلفت لا شاتما ولا خارجا).

النداء.

١٩ - حكم نعت المنادى العلم غير المضاف.

نص الفرخ:

قال أبو حيان: "وقال الأستاذ أبو علي: منع قوم الرفع في نحو: يا زيد والمضر، وقالوا: لا يجوز إلا النصب، والسماع يرد عليهم، بل قد قال الجرمي في الفرخ: أكثر قول العرب الرفع في (يا زيد العاقل)"[3].

أثره:

نقل أبو حيان[4] للكوفيين أنهم لا يجيزون إلا النصب في نحو: (يا زيد العاقل)؛ لأن[5] موجب النصب عند الكوفيين أن العرب أرادت أن تنادي النعت، فلما لم يدخله النداء نصبته. واعترضهم بالسماع من خلال نص الجرمي في الفرخ الذي نقله عن الشلوبين، وتابعه في الاعتراض به على من يمنع ذلك.

وجواز النصب والرفع في ذلك هو المشهور والذي عليه جمهور النحويين[6].

(١) انظر: كتاب شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٣.

(٢) انظر: السابق.

(٣) التذييل ١٣ / ٣٠٦، والارتشاف٤ / ٢١٩٨

(٤) انظر: السابقين

(٥) انظر: الأصول١ / ٣٦٩، والتذييل١٣ / ٣٠٦.

(٦) انظر الكتاب ٢ / ١٨٣، والمقتضب٤ / ٢٠٧، وشرح التسهيل٣ / ٤٠١، والتذييل١٣ / ٣٠٢.

اسم الفعل.

٢٠. القياس على (فَعَالِ) المعدول عن فعل الأمر.

نص الفرخ:

قال الفارسي: "قال أبو عمر في الفرخ... وقال في (حذار) ونحوه: لا نقيسه، قال: ولكن نقوله فيما قالوه ولا نقيس ما لم يقولوا منه على الذي قالوه"[١].

أثره:

نقل الفارسي نص الفرخ هذا، ولم يعلق عليه. ولعله أورده ليبين أن هذا الرأي للجرمي؛ لأن هناك من نسبه لبعضهم دون تحديد، ففي هذه المسألة خلاف بين النحويين، فذهب سيبويه[٢] إلى اطراد بناء (فعال) من فعل الأمر، فيطرد عنده: ضراب زيداً، وقتالِ عمراً.

ونسب هذا للأخفش[٣]، ونسبه الزجاج[٤] إلى أكثر النحويين.

وذهب الجرمي –كما سبق– إلى الاكتفاء بالمسموع وعدم القياس عليه، ونسب الزجاج[٥] هذا الرأي إلى بعضهم، واختاره.

كما نُسب هذا الرأي للمبرد[٦].

ما لا ينصرف.

٢١. مسائل في ما كان على وزن (أفعل).

نص الفرخ:

قال الفارسي: "ذهب أبو عمر في كتابه إلى صرف (احمر) في النكرة، قال:

(١) البصريات١/ ٤٢٧، ٤٣٠.

(٢) انظر: الكتاب٣/ ٢٨٠.

(٣) انظر: التسهيل٢١٣، والارتشاف٥/ ٢٢٩٠، والمساعد٢/ ٦٥٦

(٤) انظر. ما ينصرف٩٧.

(٥) السابق.

(٦) ينظر: التوطئة للشلوبين٣٠٦، وشرح الجمل للرحاجي٢/ ٢٤٦، والارتشاف٥/ ٢٢٩٠.

ولو سميت رجلا (أفضل منك) لم يصرف في المعرفة ولا في النكرة. وذهب –أيضا– في قولهم: (هذا رجل أفعل) إلى أنه لا ينصرف مثل قول سيبويه"[١].

أثره:

أورد الفارسي هذا النص ولم يعلق عليه، ويظهر أنه يريد من إيراده أن يبين ما وافق فيه الجرمي سيبويه وما خالفه، وفي هذا النص ثلاث مسائل:

الأولى: صرف (أحمر) مسمى به إذا نكر:

ما كان نحو على نحو: (أحمر) مما يمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل يظل ممنوعا من الصرف إذا سمي به؛ للعلمية وزن الفعل، وهذا محل اتفاق، ولكن الخلاف إذا سمي به ثم نكر بعد التسمية، فذهب الجرمي في الفرح –كما نقل عنه الفارسي– إلى أنه يصرف إذا سمي به ثم نكر، وإلى هذا ذهب المبرد[٢]، ونسب إلى الأخفش[٣] في المشهور من قوليه، ونسب أيضا إلى جماعة من البصريين والكوفيين[٤].

وهذا خلاف ما يذهب إليه سيبويه[٥]، إذ ذهب إلى بقائه على المنع من الصرف، وتابعه الزجاج[٦]، والفارسي[٧]، ونسب هذا الرأي إلى الخليل[٨]، والمازني[٩]، وإلى الأخفش[١٠] في قوله الآخر.

(١) البصريات١/ ٣٢٢-٣٢٣.

(٢) انظر: المقتضب٣/ ٣١٢

(٣) انظر: المقتضب٣/ ٣١٢، وما ينصرف١١، وشرح السيرافي٤/ ٧٩ب، والمسائل المنثورة ٢٠٥.

(٤) انظر: ما ينصرف١١

(٥) انظر: الكتاب٣/ ١٩٨.

(٦) نظر: ما ينصرف١٢.

(٧) انظر: المسائل المنثورة٢٠٥.

(٨) انظر: ما ينصرف١١، وشرح السيرافي٤/ ٧٩ب

(٩) انظر: شرح السيرافي٤/ ٧٩ب.

(١٠) انظر. شرح الكافية الشافية٣/ ١٤٤٩ وقد نص ابن مالك على أنها آخر توليه.

الثانية: منع صرف نحو: (أفضل منك) إذا سمي به:

يرى الجرمي أن نحو: (أفضل منك) إذا سميت به لم ينصرف في المعرفة ولا في النكرة، وهو رأي جمهور النحويين[١]، فلم أقف على من يرى غير هذا.

الثالثة: منع صرف (أفعل) في قوله: (هذا رجل أفعل):

ذهب الجرمي إلى أن (أفعل) في نحو: (هذا رجل أفعل) غير مصروف؛ لأن (أفعل) هنا مثال مثل به الوصف، وهو حكاية لطريق الصفة بما يوجب أن (أفعل) ههنا صفة لا محالة، وهو على زنة (أفعل)، فيمتنع من الصرف.

وهو مذهب سيبويه، إذ قال: "وتقول: إذا قلت: هذا رجل أفعل لم أصرفه على حال، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة، فصار كقولك: كل أفعل زيد نصب أبداً؛ لأنك مثلت به الفعل خاصة"[٢]. وتابعه المبرد[٣]، والزجاج[٤]، وابن السراج[٥]، والفارسي[٦].

ونسب للمازني[٧] أنه خطأ سيبويه في هذا وذهب إلى صرفه.

أسماء الأفعال.

٢٢. اسم الفعل (ها).

نص الفرخ:

قال الفارسي بعد أن تحدث عن اسم الفعل (ها) ولغاته: "فهذا الذي أثبته مما

(١) انظر: الكتاب٣/ ٢٠٢، وما ينصرف٩، والمسائل المنثورة٢٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٢١٢، وشرح العمدة ابن مالك لابن الناظم٦٦٠، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب١/ ١٠٤، وتوضيح المقاصد٤/ ١٢٢٤.

(٢) الكتاب٣/ ٢٠٤.

(٣) انظر: المقتضب٣/ ٣٨٤.

(٤) انظر: ما لا ينصرف٣٢

(٥) انظر الأصول٢/ ٩٧.

(٦) انظر: المسائل المنثورة٢٠٦.

(٧) انظر. المقتضب٣/ ٣٨٤، وشرح الكتاب للسيرافي٤/ ١٨٢، والتعليقة٣/ ٢٢

أقمته أنا في نفسي مما ذكره أبو عمر، وسنكتب الباب من كتابه على الوجه وهو باب شبيه بما مضى. يقولون: ها يا رجل، وها يا رجلان، وها يا رجال، وها يا نساء، وها يا امرأة إذا أردت أن تعطيه شيئا. ومنهم من يلحق (هاء) كاف المخاطبة لمن خاطب، ويدع اسم الفعل على حاله، فيقول للرجل: هاءَك يا رجل، وللاثنين: هاءكُما يا رجلان، وهاءكُم يا رجال، وهاءكِ يا امرأة، وهاءكُنّ يانسوة. ومنهم من يحذف من (هاء) وهم قليل، فيقولون: هاك يا رجل، وها كما يا رجلان، وهاكم يا رجال، وها كن، وهذه قليلة. ومنهم من يقول: هاءَ يارجل، وهاءِ يا امرأة، وللاثنين: هاؤُما، وللرجال: هاؤُم، وللنساء: هاؤُنّ. وقال الله تعالى: ﴿**هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ**﴾[١]، وذلك لأنهم حذفوا كاف المخاطبة، وألقوا حركتها على الهمزة في هذه اللغة. ومنهم من يقول: هاءِ يا رجل، وللمرأة: هائي مثل هاعي، ويجريه مجرى هات يا رجل، وهاتي يا امرأة، وللاثنين: هائيا. ومنهم من يقول: هاءَيا، فيفتح الهمزة، وذلك قليل في اللغة ردئ في القياس، وللجميع: هاؤوا، وللنساء: هائين، وذلك إذا دفعت إليه شيئا. ومثله في اللفظ إلا أن معناه أنك تسأل صاحبك أن يتاولك شيئا قولك: هات يا رجل، وهات للمرأة، وهاتيا للاثنين، وهاتوا للرجال، وهاتين للنساء. فإذا سألت قلت: وما أهاتيك أو ما أهاتي لك"[٢].

أثره

تحدث أبو علي قبل إيراده نص الفرخ عن اللغات التي أوردها الجرمي فيه عن (ها) وكان هدفه من ذلك توضيحها وشرحها والتعليل لها، حيث قال: "ومما سمي به الفعل (ها) وتلحقه الكاف (هاك). وتُلحقُ الهمزة الكلمة فتقول: هاء، فتكون الهمزة مفتوحة. وتُلحق الكاف فتقول: هاءَك، وهاءكُما، وهاءكُم، وهاءكِ،

(١) حاقة ١٩

(٢) البصريات ١/ ٤٣٣-٤٣٤.

وهاءكُن، فما تلحق من علامة الخطاب يبين أعداد المخاطبين وتأنيثهم وتذكيرهم. وتحذف الكاف فتجعل في الهمزة [في الأصل: الهزة] من الحركات للفصل مثل ما كان يكون في الكاف لو ثبتت، فتقول: هاءَ للذكر وهاءِ للمرأة وتوصل به علامة الضمير فتقول للمؤنث: هائي مثل: هاتي"(1).

فقد وضح أن اسم الفعل (ها) قد تلحقه الكاف بمفردها، وقد تلحقه الهمزة والكاف، وفي كلا الحالتين ما يلحقه هي علامات خطاب وليست ضمائر؛ ولذلك وصف أبو علي اللغة الواردة في نص الفرخ وهي نحو: هائي للمرأة، وهائيا للاثنين بالشذوذ، وفرق بينها وبين (هات) وذلك لأن (ها) اسم فعل، و(هات) يحتمل الفعلية، وأسماء الأفعال لا تتصل بها الضمائر. قال أبو علي: "وهذا عندي شاذ لا نظير له في كلامهم. ألا ترى أنه ليس في كلامهم شيء من هذه الأصوات التي سميت بها الأفعال ظهر علامة الفاعل في لفظه... فأما (هات) فقد يجوز أن يكون مثل (هاء) صوتا، ويجوز أن يكون فعلا صحيحا اشتق من الصوت مثل: دعدعت وهاهيت"(2)، ثم بعد ذلك علل مجيء هذه اللغة في (ها) بالحمل على (هات)، حيث قال: "وكأن هذا إنما جاز فيه عندي؛ لأنهم أجروه مجرى خلافه الذي هو (هات)"(3).

وفي (ها) لغتان أخريان(4) لم تردا في نص الفرخ وتعليق الفارسي عليه، الأولى: أن تعامل (هاء) معاملة (خاف) فتقول للرجل: (هَأْ)، وللنسوة: (هَأْنَ)، كما تقول: خَفْ وخَفْنَ. والأخرى: أن تعامل معاملة (وطأ)، فتقول

(1) البصريات 1/ 430.

(2) السابق 1/ 430.

(3) السابق 1/ 431.

(4) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري 1/ 345، والحلبيات 211 - 212، وسر صناعة الإعراب 1/ 318-320، وشرح المفصل لابن يعيش 3/ 36.

للرجل: (هَأْ)، وللمرأة. (هَئِي) وللاثنين: (هآ)، ولجماعة الذكور: (هؤوا)، ولجماعة الإناث: (هَأْنَ)، كما تقول: (طَأْ)، و(طَئِي) و(طآ)، و(طؤوا)، و(طأن)

إعراب الفعل.

23 . حكم الفعل المضارع بعد (حتى).

نص الفرخ:

قال أبو حيان: "قال أبو عمر في الفرخ: سمعت يونس يقول: إن من العرب من ينصب بـ(حتى) في كل شيء"(1).

أثره:

الفعل المضارع الواقع بعد (حتى) ينتصب إذا كانت بمعنى (كي)، نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة، أو كانت بمعنى الغاية، نحو: أسير حتى تطلع الشمس، ويرتفع إذا كان حالا أو مؤولا بالحال، نحو: مرض زيد حتى لا يرجونه، وسرت حتى أدخلها الآن، ونحو: سرت حتى أدخل المدينة، أي: فأنا الآن متمكن من دخولها لا أمنع، وإذا كان مسببا عما قبل (حتى)، فلا يجوز نحو: سرت حتى تطلع الشمس بالرفع؛ لأن طلوع الشمس ليس مسببا عن السير، وإذا كان فضلة؛ لأنه إن لم يكن وجب النصب، نحو: سيري حتى أدخل المدينة.

فإن كان ما قبل (حتى) حدثا غير واجب نحو: ما سرت حتى أدخلها، فسيبويه(2) يرى تعين النصب؛ لأن النفي للسير لا يكون سببا للدخول، والأخفش(3) يجيز الرفع قياسا كما نسب له.

وبعدما ذكر أبو حيان ما سبق قال: "وقد نص الأخفش على أن العرب لم ترفعه،

(1) الارتشاف 4/ 1663.

(2) انظر: الكتاب 3/ 24.

(3) إصلاح الخلل 1/ 25، والارتشاف 4/ 1663، والجنى الداني 557،

وإنما قاله قياس، فكفى مؤونة الرد عليه"(١)، ثم أورد نص الفرح السابق، وكأنه يريد أن يؤكد على أن الرفع غير مسموع لأن الجرمي في الفرخ نقل النصب عن يونس عن العرب بعد (حتى) في كل شيء، وإن كان أبو حيان لم يجز ما نقله الجرمي لأنه رده بقوله: "فهذا وجه آخر، ولغة شاذة لا يبنى الكلام عليها"(٢).

وقد رجحت أن هذا القول لأبي حيان وليس للجرمي، مع أن وروده في النص يشعر أنه للجرمي؛ لأنه ورد هكذا: "وقال أبو عمر في الفرخ: سمعت يونس يقول: إن من العرب من ينصب بـ(حتى) في كل شيء فهذا وجه آخر، ولغة شاذة لا ينبني الكلام عليها. انتهى"-رجحت ذلك؛ لأني وجدت السيوطي يقول بعد أن أشار إلى نص الفرخ: "قال أبو حيان: "وهي لغة شاذة"(٣).

٢٤ . حكم جزم الفعل المضارع في نحو: لا تقرب الأسد يأكلك.

نص الفرخ:

قال ابن عقيل: "وقال الجرمي في الفرخ: يجوز الجزم في النهي على رداءة وقبح"(٤).

أثره:

نقل ابن عقيل نص الجرمي في معرض ذكره الخلاف في جزم الفعل المضارع بعد النهي، وقد أورده كأحد الآراء في جزم الفعل المضارع الواقع جوابا للنهي في نحو: لا تقرب الأسد يأكلك، دون أن يعلق عليه، حيث قال عن ذلك: "فالمشهور فيها نقل الخلاف عن الكسائي، وحكاه ابن عصفور عن الكوفيين، وحكاه بعض المغاربة عن الكسائي وبعض المتأخرين، وقال الجرمي...[ثم أورد نص الفرح]، وقال

(١) الارتشاف ٤/ ١٦٦٣.

(٢) السابق.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤/ ١١٦

(٤) المساعد ٣/ ١٠٠.

الأخفش: يجوز فيه لا على الجواب، بل حملا على اللفظ؛ لأن الأول مجزوم"(١).

وكذلك موقع رأي الجرمي عند السيوطي إلا أنه لم ينقل النص نقلا، وإنما نقل الرأي معزوا للفرخ، قال: " فإن لم يحسن إقامة (إن يفعل) مقام الأمر، و(إلا يفعل) مقام النهي لم يجزم جوابهما، مثاله ... لا تقرب الأسد يأكلك، إذ لا يصح تقدير: إلا تقرب الأسد يأكلك، فيتعين الرفع. هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين. وجوز الكسائي الجزم فيها، ونسبه ابن عصفور للكوفيين. وذكر أبو عمر الجرمي في الفرخ: أنه يجوز على رداءة وقبح"(٢).

والخلاف في هذه المسألة كما ذكر ابن عقيل والسيوطي.

الميزان الصرفي.

٢٥ . وزن (حِيْكَى).

نص الفرخ:

قال أبو حيان في التذييل: "وقال أبو عمر في الفرخ: امرأة حيكى وهي التي تتمايل في مشيها"(٣).

وقال في الارتشاف: "وحكى الجرمي في الفرخ: امرأة حيكى"(٤).

أثره:

ذكر أبو حيان الخلاف المشهور في (ضِيْزَى)، بين سيبويه والأخفش؛ إذ يرى الأخفش أن وزنها (فِعْلى) بكسر الفاء، ويرى سيبويه أن وزنها (فُعْلى) بضم الفاء، وأصلها (ضُيْزَى)؛ لأن (فِعْلى) بكسر الفاء لا يكون صفة إلا بالتاء، ثم قال: وحكى الجرمي: امرأة حِيْكَى.

(١) المساعد ٣/ ١٠٠.

(٢) همع الهوامع ٤/ ١٣٢-١٣٣.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٦/ ١٠٢'.

(٤) الارتشاف ١/ ١٩٠ ١٩١.

وما ذكر أبو حيان أن الجرمي حكاه في الفرخ حكاه سيبويه في الكتاب، إذ قال: "وذلك قولهم: امرأة حيكى. ويدلك أنها (فُعْلى) أنه لا يكون (فِعْلى) صفة"[1].

وبهذا فالذي يظهر أن نقل أبي حيان عن الفرخ كان لتفسير اللفظ الوارد في الكتاب.

توجيه بيت شعر وآية قرآنية.

٢٦. إعراب (خيرا) في قوله تعالى: ﴿انتهُوا خيرًا لَكُمْ﴾[2]، و(أجدر) في قول الشاعر.

تـــروحي أجـــدرَ أن تـــقـــيـــلي
غـدا بـجـنـبـي بـارد ظـلـيـل[3].

نص الفرخ:

قال الفارسي: "أنشد في الفرخ..."[4]. وذكر البيتين السابقين.

وقال ابن يسعون: "وجلبهما أبو عمر في الفرخ على هذا النحو، ومن ثم نقلهما أبو علي. قال أبو عمر: وفي القرآن العظيم"[5]. وذكر الآية.

أثره:

أورد الفارسي بيت الشعر الذي أنشده في الفرخ، ثم وجهه منظرا له بالآية الكريمة، قال: "تقديره عندي: تروحي تأتي مكانا أجدر أن تقيلي، أي: أجدر بأن تقيلي، أي: تقيليه، يريد: تقيلي فيه، فاتسع، فلما حذف أوصل الفعل إلى

(١) الكتاب٤/ ٣٦٤.
(٢) النساء:١٧١.
(٣) بيتان من الرجز، قائلهما احيحة بن الجلاح، وهما في ديوانه٨١. وانظر: المحتسب١/ ٢١٢، وأمالي ابن الشجري٢/ ١٠٠، والتصريح٢/ ١٠٣. وقد نسبهما القيسي إلى أبي النجم العجلي. انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥٥.
(٤) البصريات٢/ ٩٠٤.
(٥) المصباح١/ ٤١٧.

(أن)، وهذا عندي ينبغي أن يكون على محذوف يدل عليه (أفعل)"[1].

وكذلك وجه البيت ابن جني[2]، وابن الشجري[3]، وابن مالك[4] مستشهدا به على حذف آخر في البيت وهو حذف (من) بعد أفعل التفضيل، وابن الناظم[5]، والشاطبي[6]، وكل هؤلاء دون الإشارة إلى الفرخ.

وأما ابن يسعون[7] فقد أشار إلى ما وجه به الفارسي، وبين "أن (أجدر) في البيتين محمول على فعل ينصبه دل عليه ظاهر الكلام، تقديره: تروحي وائتي مكانا أجدر لقيلولتك فيه غدا"، ولكنه بعد هذا البيان نص أن الجرمي جلب البيتين على هذ النحو، وهذا يدل أن توجيه البيت أيضا للجرمي وليس الإنشاد فقط كما في نص الفارسي، كما نص على أن الجرمي -أيضا- هو من نظر للبيتين بالآية.

وليس في النص المنقول عن الفرخ ذكر واضح لرأي الجرمي في توجيه الآية، وغاية ما فيه أن (خيرا) منصوب بمحذوف مقدر.

وفي إعراب (خيرا) في الآية خلاف بين النحويين، فمنهم[8] من ذهب إلى أن (خيرا) مفعول به منصوب بفعل مقدر دل عليه الفعل السابق، والتقدير: (آمنوا وائتوا خيرا لكم)، وهو مذهب سيبويه[9]، وتابعه المبرد[10]، واختاره الزجاج[11]،

(١) البصريات٢/ ٩٠٤- ٩٠٥.
(٢) انظر: المحتسب١/ ٢١٢.
(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٠.
(٤) انظر: شرح التسهيل٣/ ٥٧.
(٥) انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم٤٨٠.
(٦) انظر: المقاصد الشافية ٤/ ٥٨٥.
(٧) انظر: المصباح ١/ ٤١٦-٤١٧.
(٨) انظر: البيان في إعراب القرآن١/ ٢٧٨، وإملاء ما من به الرحمن١/ ٢٠٤، والدر المصون٤/ ١٦٤.
(٩) انظر: الكتاب١/ ١٤٣.
(١٠) انظر: المقتضب٣/ ٢٨١.
(١١) انظر: معاني القرآن له٢/ ١٣٤.

ونسبه لجميع البصريين، وهو أقرب لأن يكون رأي الجرمي في الآية، لأنه نظر بهِ لنصب (أجدر)، وقد نص ابن يسعون– كما سبق– أن توجيه النصب في هذا منقول عن الفرخ.

ومنهم[1] من ذهب إلى أنه منصوب بـ(كان) مقدرة، والتقدير: (آمنوا يكن الإيمان خيرا لكم)، وعليه خرج نصب (أجدر) في البيت، وهو مذهب أبي عبيدة[2]، ونسب للكسائي[3].

ومنهم[4] من ذهب إلى أنه نعت لمصدر محذوف، والتقدير :(آمنوا إيمانا خيرا لكم)، وهو ظاهر كلام الفراء[5]، ونسب للكسائي[6]، أيضا.

مسألة لغوية.

٢٧ . معنى واستعمال (ويل، وويس، وويح، وويب).

نص الفرخ:

قال الفارسي: "قال أبو عمر في الفرخ: قال الأصمعي: ويل قُبُوح، وويْس تصغير، وويْح ترحم، وويْب مثل ويل"[7].

أثره:

أورد أبو علي نص الفرخ، ولم يعلق عليه.

وهذه الرواية عن الأصمعي رواها –أيضا– ابن كيسان عن ثعلب عن المازني عن الأصمعي، جاء في التهذيب: "قال ابن كيسان: سمعت ثعلبا قال: قال المازني:

(١) انظر: البيان في إعراب القرآن١/ ٢٧٨، وإملاء ما من به الرحمن١/ ٤٠٤، والدر المصون٤/ ١٦٤

(٢) انظر: مجاز القرآن١/ ١٤٣

(٣) انظر: مجالس ثعلب١/ ٣٠٧، وأمالي ابن الشجري٢/ ٩٩، وشرح التسهيل٢/ ١٥٥.

(٤) انظر: البيان في إعراب القرآن١/ ٢٧٨، وإملاء ما من به الرحمن١/ ٤٠٤، والدر المصون٤/ ١٦٤.

(٥) انظر: معاني القرآن١/ ٢٩٥

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي٢/ ٧٣٨، والفريد١/ ٨٢٤

(٧) البصريات ١/ ٤٩٩ ٥٠٠

قال الأصمعي: الويل: قبوح، والويح: ترحم، وويس تصغيرها"[1].

وجاء في العين عن معاني واستعمال هذه الألفاظ: "أما الويح ونحوه مما صدره واو فلم يسمع في كلام العرب إلا (ويح) و(ويس) و(ويل) و(ويه)...فأما (ويح) فيقال: إنه رحمة لمن تنزل به بليه...و(ويس) كلمة في موضع رأفة واستملاح، و(الويل) الشر"[2].

وجاء في الصحاح: "(ويح) رحمة و(ويل) عذاب، وقيل: هما بمعنى"[3].

ونقل عن أبي زيد أن "(الويل): هلكة، و(الويح): قبوح، و(الويس): ترحم"[4]، كما نقل عن سيبويه أنه قال: "(الويل)، يقال: لمن وقع في هلكة، و(الويح): زجر لمن أشرف على الهلكة"[5]، وأنه لم يذكر في (الويس) شيئا[6]

القسم الثاني: الآراء المعزوة للفرخ والواردة في الأبواب النحوية والصرفية.

المبتدأ والخبر.

١ . الحال السادة مسد الخبر.

الرأي المعزو للفرخ.

قال أبو حيان: "ونقل بعض أصحابنا أن مذهب أبي الحسن أن الحال سدت مسد الخبر كالظرف لأنها في تقديره، كأنك قلت: ضربي زيدا في حال كونه قائما، والعرب تقول: أكثر شربي يوم الجمعة، فاستعملوا الحال استعمال الظرف. وبه قال الجرمي في الفرخ"[7].

(١) تهذيب اللغة للأزهري ٤/ ٣٩٦٨ (ويح).

(٢) العين للخليل ١٠٧١ (ويح).

(٣) الصحاح للجوهري ١/ ٣٦٤ (ويح) و٤/ ١٥٠١ (ويل).

(٤) تهذيب اللغة للأزهري ٤/ ٣٩٦٨ (ويح)، ولسان العرب ١٥/ ٤٢٣ (ويح).

(٥) انظر المصدرين السابقين.

(٦) انظر: السابق.

(٧) التذييل والتكميل٣/ ٢٩٣.

أثره:

من مواضع حذف الخبر وجوبا أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرا عنه، نحو: ضربي زيدا قائما. وقد اختلف النحويون بعد هذا في هذه الحال، أيجوز أن تسد مسد الخبر أم لا؟ ولهم في ذلك عدة آراء، منها الرأي القائل: إن الحال في نحو هذا المثال سادة مسد الخبر كالظرف؛ لأنها في تقدير: ضربي زيدا في حال كونه قائما، ويؤيد هذا قول العرب: أكثر شربي يوم الجمعة، وهو رأي الجرمي في الفرخ كما نقل عنه أبو حيان في نصه السابق ضمن ما أورد من آراء.

وقد اعترضه[1] أبو حيان بأن ليس بشيء؛ لأنه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجثة أن تقول: زيد قائما لأنه في معنى: زيد في حال قيام، وعدم جواز هذا دليل على فساد ذاك. وهذا الرأي الذي ذهب إليه الجرمي هو قول نقله أبو حيان عن الأخفش كما سبق، وإليه ذهب الأعلم الشنتمري[2]، ونسب إلى ابن كيسان[3].

وذهب سيبويه[4] إلى أن الخبر في نحو المثال السابق ظرف محذوف لدلالة الحال عليه، فالتقدير عنده: ضربي مستقر إذ كان زيد قائما في الماضي، وفي المستقبل: إذا كان. وإلى هذا ذهب السيرافي[5]، والفارسي[6]، وجمهور من النحويين[7]، ونسب إلى جمهور البصريين[8].

(١) انظر: السابق٣/ ٣٠٣.

(٢) انظر السابق.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٨١، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٩٣، والارتشاف٣/ ١٠٩٣.

(٤) انظر الكتاب ١/ ٤١٩.

(٥) انظر شرح السيرافي٢/ ١١٤٠.

(٦) انظر الإيضاح٧٨.

(٧) انظر: البديع١/ ٩٢، وشرح الجمل لابن خروف١/ ٣٨١، والتخمير ١/ ٢٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ٩٦، وشرح المقدمة الكافية٢/ ٣٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٣٣٣

(٨) انظر شرح التسهيل١/ ٢٨١، والتذييل٣/ ٢٩٠.

وذهب الأخفش[1] في القول المشهور عنه إلى أن الحال منصوبة بالخبر المقدر المحذوف، وهو مصدر مضاف إلى صاحب الحال، والتقدير: ضربي زيدا ضربه قائما، واختاره ابن مالك[2].

ونسب للأخفش الأصغر[3]، وابن درستويه[4]، أنهما يريان (ضربي) في المثال مبتدأ لا خبر له، لأنه مصدر أغنى فاعله عن الخبر لوقوعه موقع الفعل، والتقدير: ضربت زيدا قائما.

(إن) وأخواتها.

٢ - حكم العطف بالرفع على موضع اسم (إن) بعد استكمال الخبر.

الرأي المعزو للفرخ:

قال أبوحيان: "العطف بالرفع على موضع اسم (إن) فيه خلاف، والصحيح أن ذلك لا يجوز، والرفع إنما هو على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة الخبر قبله عليه. هذا هو المتفهم من كلام س[5]، ونص عليه الجرمي في الفرخ"[6].

أثره:

ذكر ابن مالك في التسهيل أنه "يجوز رفع المعطوف على اسم (إن)، و(لكن) بعد الخبر بإجماع"، وذلك نحو: إن زيدا قائم وعمرو، فاعترض أبو حيان ابن مالك في موضعين[7]:

الأول قوله: "المعطوف على اسم (إن)"، وذلك لأن اسم (إن) منصوب،

(١) انظر: شرح التسهيل١/ ٢٨٠، والتذييل٣/ ٢٩٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل١/ ٢٨٠

(٣) انظر: المغني لابن فلاح٢/ ٣٥٧، والارتشاف٣/ ١٠٩٢.

(٤) انظر: التذييل٣/ ٢٨٨، والارتشاف٣/ ١٠٩٢.

(٥) رمز لسيبويه، وانظر. الكتاب ٢/ ١٤٤.

(٦) التذييل٥/ ١٨٤

(٧) انظر التذييل٥/ ١٨٤، ١٩٣

فكيف يجوز عطف المرفوع على المنصوب، ولذلك فيرى أبوحيان أن إصلاح هذه العبارة أن يقول: على اسم (إن) باعتبار الموضع، أو يقول: على موضع اسم (إن)؛ لأن موضعه كان رفعا قبل دخول (إن).

والثاني: قوله: "بالإجماع"، وذلك لأن الإجماع إنما هو على جواز الرفع، وليس على أن المرفوع معطوف على موضع اسم (إن)، لأن ذلك فيه خلاف. وقد أيد أبو حيان قوله هذا بأن المتفهم من كلام سيبويه[١] هو أن المعطوف مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة الخبر المذكور عليه، ثم أيد اعتراضه ابن مالك وفهمه لنص سيبويه بأن الجرمي نص في الفرخ على ذلك.

والمسألة فيها اتفاق واختلاف كما ذكر أبوحيان، فالاتفاق على جواز الرفع، وأما الاختلاف فهو على ماذا رفع، ففي ذلك أقوال[٢]:

الأول: هو أنه مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة الخبر المذكور عليه، وهو ما ذكره أبوحيان من أن الجرمي نص عليه في الفرخ، وهو مذهب سيبويه[٣]، ونسب للخليل[٤]، والبصريين[٥].

الثاني: أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر، وهو قول الفراء[٦]، ونسب إليه وإلى الطوال[٧].

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٤٤.

(٢) انظر: الكتاب٢/ ١٤٦، والمقتضب٤/ ١١١، والجمل للزجاجي٥٦، والمفصل٣٩٣، وشرح الجمل لابن خروف١/ ٤٥٩، واللباب للعكبري١/ ٢١٥، والبسيط لابن أبي الربيع٢/ ٧٩٣، والتذييل٥/ ١٨٤، ١٨٦

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٥٥.

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ١٩٣.

(٥) انظر: السابق، والإنصاف ١٥٨.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠.

(٧) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٨٠

الثالث: أنه معطوف على موضع اسم (إن)، وهو مذهب المبرد[١]، وابن السراج[٢]، والفارسي[٣]، والصيمري[٤]، ونسب للكوفيين[٥].

الرابع: أنه معطوف على (إن) وما عملت فيه، وهو مذهب الجزولي[٦]، ونسبه الرضي[٧] لبعضهم، وجعله أبو حيان[٨] أحد الأقوال دون نسبة.

الاستثناء.

٣. إجازة الجر بـ(خلا) و(عدا) المسبوقتين بـ(ما).

الرأي المعزو للفرخ:

قال الشلوبين: "وأما الجرمي فإنهما يجوز أن يكونا عنده حرفين مع (ما) حكى ذلك عن بعض العرب في باب الجر من كتاب الفرخ"[٩].

ونقل نص الفرخ قريبا من نقل الشلوبين ابن مالك[١٠]، وأبوحيان[١١]، والمرادي[١٢].

أثره:

أما الشلوبين فقد أورد رأي الجرمي في إجازة الجر بـ(خلا) و(عدا) المسبوقتين

---

(١) انظر: المقتضب ٤/ ١١١.

(٢) انظر: الأصول ١/ ٢٤٠.

(٣) انظر: التعليقة ١/ ٢٩٨.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٢٠٨.

(٥) انظر: الإنصاف ١٥٨.

(٦) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٧٩٠، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢/ ١٢٥٨.

(٧) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢/ ١٢٥٨.

(٨) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٨٦.

(٩) شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/ ٩٩٣.

(١٠) انظر: شرح الكافية الشافية٢/ ٧٢٢.

(١١) انظر التذييل٨/ ٣١٧.

(١٢) انظر: الجنى الداني٧٤٩.

بـ(ما) مبينا ان الجرمي اعتمد في ذلك على ما نقله عن العرب، ثم وجه الشلوبين ذلك بان تكون (ما) عندئذ زائدة(١). وهو توجيه الفارسي كما سياتي في هذه المسالة.

واما ابن مالك(٢) فقد تابع الشلوبين، ولكنه جعل توجيه الشلوبين ضمن رأي الجرمي، وزاد بان وصف الجرمي بانه انفرد في ذلك، وسياتي انه ليس منفردا في هذا.

واما ابو حيان(٣) فقد نقل عن بعض أصحابه - كما عبر- أنهم ذكروا أن النصب بـ(خلا) و(عدا) المسبوقتين بـ(ما) نحو: قام القوم ما خلا زيدا، هو الكثير الشائع، ونقلوا عن الجرمي الجر، ثم تشككوا هل قاسه الجرمي او حكاه عن العرب، فاورد أبو حيان نص الجرمي في الفرخ؛ ليقطع بأن الجرمي حكاه عن العرب ولم يقسه.

وأبو حيان يقصد ببعض اصحابه شيخه المالقي؛ لان ما نقله ابو حيان هو عين ما ذكره المالقي في رصف المباني(٤)، وإن كان بتصرف يسير.

واما المرادي ففي توضيح المقاصد أورد حكاية الجرمي المعزوة للفرخ؛ ليبين ان ما نقل فيها هو ما أشار إليه ابن مالك في الألفية عند قوله عن (خلا) و(عدا) المسبوقتين بـ(ما): "وانجرار قد يرد"، قال: "وحكى الجرمي الجر مع (ما) في الفرخ عن بعض العرب، وإليه أشار بقوله"(٥)، ثم أورد بيت الألفية السابق.

وأما في الجنى الداني فقد نسب للجرمي إجازة الجر بهما، وذكر أنه بناء على ذلك تكون (ما) زائدة، ثم بعد ذلك قال: "وقد روى الجرمي عن بعض العرب في كتاب الفرخ الجر بـ(خلا) و(عدا) بعد (ما)"(٦).

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/ ٩٩٣
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٢.
(٣) انظر: التذييل٨/ ٣١٧.
(٤) انظر ٢٦٣.
(٥) انظر: توضيح المقاصد ٢/ ٦٨٦.
(٦) انظر: الجنى الداني٤٣٧.

وعدم القطع بكون الجرمي حكاه أو قاسه هو ما صرح به ابو علي الفارسي دون أن ينص على أنه في الفرخ، حيث قال بعد أن ذكر أن الجرمي يجيز جر (زيد) بعد (خلا) المسبوقة ب(ما) في: جاءني القوم ما خلا زيد: "لا ادري أجازه أم رواه. ووجهه أنه جعل (ما) زائدة"(١).

وقد نسب هذا الرأي للجرمي دون النص على أنه في الفرخ ابن خروف(٢)، وابن هشام(٣)، والرضي(٤)، وابن عقيل(٥)، والسلسيلي(٦)، والسيوطي(٧).

ونسب هذا الرأي -أيضا- للكسائي(٨)، والأخفش(٩)، والربعي(١٠)، وبه أخذ ابن خروف(١١).

ويرى سيبويه(١٢) وجمهور النحويين(١٣) لزوم النصب بعد (خلا) و(عدا) المسبوقتين بـ(ما)، ونقل(١٤) الإجماع على ذلك.

(١) البصريات٢/ ٨٧٤
(٢) انظر. شرح الجمل له٢/ ٩٦٢
(٣) انظر: المغني٢/ ٣١٥.
(٤) انظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب١/ ٧٣٥.
(٥) انظر: المساعد١/ ٥٤٨.
(٦) انظر شفاء العليل١/ ٥١٠
(٧) انظر. همع الهوامع٣/ ٢٨٧.
(٨) انظر: شرح عيون الإعراب٢٩٠، والتذييل٨/ ٣١٧، والمساعد١/ ٥٨٤.
(٩) انظر: شرح اللمع للواسطي٨٤، والمرتجل١٨٩.
(١٠) انظر: شرح الإيضاح للعكبري٣/ ١٠١١، والتذييل٨/ ٣١٧، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس١/ ٦١٤.
(١١) انظر: شرح الجمل له٢/ ٩٦٢.
(١٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٩.
(١٣) انظر: المقتضب٤/ ٤٢٧، والأصول١/ ٢٨٧، والجمل٢٣٣، وعلل النحو لابن الوراق٣٩٩، وشرح السيرافي٣/ ١٢٩أ، والتبصرة والتذكرة للصيمري١/ ٣٨٥، وشرح عيون الإعراب٢٩٠، وشرح المقدمة الجزولية الكبير٣/ ٩٩٣، وشرح الشافية الكافية٢/ ٧٧٢، والتذييل ٨/ ٣١٧، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٧٣٥.
(١٤) انظر: اللمع في شرح اللمع١/ ٣١٦، وشرح التسهيل٢/ ٣١٠.

التعجب.

٤. الفصل بين فعل التعجب ومعموله.

الرأي المعزو للفرخ:

قال الشاطبي: "نقل عن الجرمي في كتابه الفرخ أن الفصل بين (أحسن) ومعموله بالظرف والحال والمصدر قبيح، وهو على قبحه جائز، والمصدر أقبحها عنده"(١).

أثره:

ذكر الشاطبي أن ابن مالك حكى الإجماع على منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير الظرف والجار والمجرور، ثم اعترضه بما نقله عن الجرمي في الفرخ، حيث قال: "وفي هذا الإجماع نظر، فقد نقل عن الجرمي ... [وذكر رأي الجرمي في الفرخ أعلاه] فالخلاف واقع كما ترى، ولكن الجمهور على ما قاله"(٢).

وقد اعترض أبو حيان(٣) ابن مالك برأي الجرمي كذلك، ولكن دون أن يشير إلى كتاب الفرخ، فقد نسب له إجازة الفصل بالحال والمصدر دون مفاضلة بينهما كما في نقل الشاطبي.

ومذهب الجمهور منع الفصل بالحال والمصدر لدرجة أن ابن مالك –كما سبق– حكى الإجماع في ذلك.

وأما الفصل بالظرف فالجرمي –كما نقل عنه الشاطبي في الفرخ– يرى أنه قبيح جائز على قبحه، وما نقله الشاطبي عن الجرمي عازيا ذلك للفرخ هو ما نسبه أبو حيان(٤) إلى بعضهم، كما عبر.

(١) المقاصد الشافية ٥/ ٤٠٠

(٢) السابق.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٢١٠ ٢١١، والارتشاف ٤/ ٢٠٧١.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٢١٤.

ونسب للجرمي(١) دون إشارة إلى الفرخ ودون وصف ذلك بالقبح أنه يجيز الفصل بالجار والمجرور والظرف، وهو ما قال عنه ابن مالك: "وأما كون ذلك مذهب الجرمي فمشهور"(٢).

وفي مسألة الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور خلاف بين النحويين، فمنهم من يرى منعه، وإلى هذا ذهب الصيمري(٣)، ونسبه إلى سيبويه، وهو ظاهر نصه(٤).

واختاره الزمخشري وابن يعيش(٥).

ومنهم من يرى إجازته، وهو ما نسب للجرمي- كما سبق- دون الإشارة إلى الفرخ، وإليه ذهب الفارسي(٦)، والشلوبين(٧)، وابن مالك(٨)، ونسب للمازني(٩) والفراء(١٠).

ومنهم من يرى أنه جائز على قبح، وهو ما نقله الشاطبي عن الجرمي معزوا للفرخ، وما نسبه أبو حيان لبعضهم، كما سبق.

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٥٠، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢١٤، والارتشاف ٤/ ٢٠٧١، وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٦٠، والمساعد ٢/ ١٥٧.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤٢.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٨.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٧٣.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٥٠

(٦) انظر: البغداديات ٢٥٦.

(٧) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٨٩٢.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٢.

(٩) انظر: التذييل ١٠/ ٢١١، والارتشاف ٤/ ٢٠٧٢.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٢، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢١١

(نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما.

٥. أصل: (حبذا).

الرأي المعزو للفرخ:

قال الشاطبي: " والثالث. أن (حبذا) فعلٌ؛ فاعله المخصوص... صار (حب) و(ذا) بالتركيب فعلا لا اسما، وهو... ظاهر كلام الجرمي في الفرخ"(١).

أثره:

لم ينقل الشاطبي نص الفرخ حتى يتبين رأي الجرمي فيه؛ وإنما ذكر أن ظاهره هو أن الجرمي يرى أن (حبذا) مركبة من (حب) و(ذا) وقد صارت بالتركيب فعلا، ولعل الشاطبي يقصد بكلام الجرمي ما سيأتي في المسألة الآتية، مما نقله أبو حيان لا ما نقله الفارسي.

وقد اعترض الشاطبي(٢) ما ذكر أنه ظاهر كلام الجرمي في الفرخ، وبين أنه ضعيف جدا؛ لأنه–كما ذكر– مؤسس على دعوى لا دليل عليها، وأن فيه تغليب أضعف الجزأين وهو الفعل، على أقواهما وهو الاسم، وذلك خلاف القياس، كما أن فيه تركيب فعل واسم، وذلك ما لا نظير له.

وكون (حبذا) أصبحت فعلا بعد التركيب هو قول منسوب للأخفش(٣)، وابن درستويه(٤)، وخطاب الماردي(٥)، وإليه ذهب الزمخشري(٦)، والباقولي(٧).

(١) انظر: المقاصد الشافية ٤ / ٥٥٢–٥٥٤.

(٢) السابق ٤ / ٥٥٢.

(٣) انظر: الأصول ١ / ١٢٠، وثمار الصناعة ٢٩٩، والارتشاف ٤ / ٢٠٥٩، والمقاصد الشافية ٤ / ٥٥٢، والمساعد ٢ / ١٤٢.

(٤) انظر: المساعد ٢ / ١٤٢.

(٥) انظر الارتشاف ٤ / ٢٠٥٩، والمساعد ٢ / ١٤٢.

(٦) انظر: المفصل ٢٦٥

(٧) انظر: شرح اللمع له ٢ / ٦٧٨.

وفي المسألة أقوال أخرى(١) منها أن (حبذا) مركبة من (حب) و(ذا)، وصيرا بالتركيب اسما واحدا يعرب مبتدأ خبره ما بعده، ومنها أن (حب) فعل، و(ذا) فاعل، ولم يتغير ذلك بعد التركيب، ومنها أن (حب) فعل وفاعله المخصوص بالمدح، و(ذا) صلة زائدة.

العطف.

٦. العطف على معمولي عاملين مختلفين.

الرأي المعزو للفرخ:

قال الفارسي: "الجرمي في كتابه... وذهب إلى أن:

ولا قاصرٍ عنك مأمورها(٢)

و:

ولا مستنكرٍ أن تُعقَرا(٣)

هما على قول من عطف على عاملين"(٤).

أثره:

أورد الفارسي رأي الجرمي في الفرخ ولم يعلق عليه، ولكنه في كتاب الشعر – دون إشارة إلى الفرخ أو الجرمي – رأى أن توجيه جر (مستنكر) على حذف حرف الجر وهو الباء وإرادته، والتقدير على هذا: (وليس بمعروف لنا أن نردها ولا

(١) انظر: الكتاب ٢ / ١٨٠، والمقتضب ٢ / ١٤٣، والأصول ١ / ١١٥، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٥٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣، والارتشاف ٤ / ٢٠٥٩، والمقاصد الشافية ٤ / ٥٥٢.

(٢) عجز بيت من الرمل شطره الأول: (فليس بآتيك منهيُّها)، وقائله الأعور الشني. انظر: الكتاب ١ / ٦٣، والانتصار ٥٥، والإفصاح للفارقي ٢١٥، والخزانة ٤ / ١٣٦.

(٣) جزء بيت من الطويل تمامه:

فليس بمعروف لنا أن نردها   صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا

وقائله النابغة الجعدي. انظر ديوانه ٨٤، والكتاب ١ / ٦٤، والإفصاح ٢١٩، والخزانة ٣ / ١٦٩.

(٤) البصريات ٢ / ٨٥٩–٨٦٠.

بمستمكر)، وجعل هذا قياسا[1].

وعلى هذا فالجرمي يرى في البيت الأول أن (قاصرا) معطوف على (آتيك)، وان (مامورها) معطوف على (منهيها)، مع آن العامل في (آتيك) حرف الجر، والعامل في (منهيها) (ليس)، وكذلك في البيت الثاني يرى ان (مستنكرا) معطوف على (معروف و(آن تعقرا) معطوفان (آن تردها). والجرمي يرى ذلك؛ لأنه يجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين.

وفي هذين البيتين خلاف بين النحويين مبني على خلاف مشهور بينهم في مسألة العطف على معمولي عاملين، فالجرمي كما سبق يجيز ذلك، ووافقه الزجاج[2]، وهو الراي المشهور للأخفش[3] فيما نسب إليه.

وذهب سيبويه[4] وجمهور النحويين[5] إلى منع ذلك، وهو الراي الآخر للأخفش[6] فيما نسب إليه، ووجهوا الشواهد الوارد من ذلك بما يعيدها للقاعدة.

إعراب الفعل.

٧. نصب الفعل المضارع المعطوف على اسم بـ(آن) مضمرة.

الرأي المعزو للفرخ:

قال الفارسي في توجيهه لقول الشاعر:

(١) انظر: كتاب الشعر١/ ٤٤.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه٤/ ٤٣٢.

(٣) انظر: المقتضب٤/ ١٩٥، والاصول٢/ ٦٩، والتبصرة والتذكرة١/ ١٤٤، وشرح التسهيل٣/ ٣٧٨، والارتشاف٤/ ٢٠١٤.

(٤) انظر. الكتاب١/ ٦٤.

(٥) انظر: المقتضب٤/ ١٩٥، الاصول٢/ ٦٩، والتبصرة والتذكرة١/ ١٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش٣/ ٢٧، والبسيط لابن ابي الربيع١/ ٣٥٣، وشرح التسهيل٣/ ٣٧٨، والارتشاف٤/ ٢٠١٥.

(٦) انظر: الارتشاف٤/ ٢٠١٥

وما انا للشيء الذي ليس نافعي
ويغضب منه صاحبي بقؤول[1]

"فكذلك ذكر أبو عمر الجرمي في كتابه بيتا يلي هذا البيت، وهو بيت ذي الرمة، وهو قوله:

فإنك من عشر وعشر مناخة
إلى بابه او تهلكي في الهوالك[2]

... فذكر هذا البيت بعقب البيت المتقدم"[3].

أثره:

وجه الفارسي الفعل المضارع (يغضب) في البيت الأول بأنه يحتمل وجهين: الرفع والنصب، فوجه الرفع ان يكون معطوفا على صلة الموصول في قوله: "الذي ليس نافعي"، ووجه النصب ان يكون منصوبا بـ(أن) مضمرة، ويكون المصدر المؤول معطوفا على الأسم (الشيء).

ثم ذكر الفارسي ان الجرمي في الفرخ ذكر بيت ذي الرمة بعد هذا البيت الذي هو بصدد توجيهه؛ ليؤيد ما وجه به الفعل المضارع في البيت، وليوضح مقصود الجرمي من إيراده، وهو أن يكون الفعل المضارع (تهلكي) منصوبا بـ(أن) مضمرة، والمصدر معطوف على الاسم (مناخة)[4]. وما ذهب إليه الجرمي والفارسي هو ما ذهب إليه سيبويه[5]، وعليه وجِّه البيت الأول.

(١) بيت من الطويل، قائله كعب بن سعد الغنوي، كما في الكتاب٣/ ٤٦، والأصمعيات٧٦، والخزانة ٨/ ٥٦٩، ونسب لمالك بن حريم الهمداني كما في الحماسة البصرية ٤٥. وانظره بلا نسبة في المقتضب٢/ ١٩، كتاب الشعر ٢/ ٤٢٦، والمنصف٣/ ٥٢.

(٢) بيت من الطويل، قائله ذو الرمة. انظر: ديوانه٤١٣، والمسائل المنثورة ١٥٠.

(٣) المسائل المنثورة١٥٠.

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: الكتاب٣/ ٤٦.

وذهب المبرد(١) إلى أن الوجه الرفع، فـ(يغضب) في صلة (الذي)، لأن معناه: الذي يغضب منه صاحبي، وأما النصب فهو جائز، ولكنه بعيد، فالتقدير بناء عليه: وما أنا للشيء الذي هذه حاله، ولأن يغضب صاحبي، وهو كلام محمول على معناه؛ لأن الغضب لا يقال، والذي يقال ما يوجب الغضب.

وذهب أبو جعفر النحاس(٢) أن نصب (يغضب) لأنه جواب النفي.

وذهب الرضي(٣) إلى أن النصب على الصرف يقصد أن الواو للمعية وليست للعطف.

٨. إعراب (يقيموا) في قوله تعالى: ﴿قُل لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾(٤):

الرأي المعزو للفرخ:

قال ابن خروف: "وذكر المبرد في فرخ الجرمي أن الفعل المجزوم هنا على الجواب أمر مبني، أي: قل لهم: اقيموا ، فوقع المستقبل موقعه [فبني](٥)"(٦).

أثره:

يرى الجرمي أن الفعل (يقيموا) في الآية فعل مضارع بمعنى الأمر وقع المضارع موقعه، ولذلك بني، وقد أورد ابن خروف رأي الجرمي المنقول عن المبرد هذا ضمن الأوجه الإعرابية في الآية، فاعترضه بأنه "قول مرغوب عنه، ولا ضرورة تحوج إلى خروجه عن أصله وبنائه"(٧). ولم أقف على نقل ابن خروف هذا عن المبرد.

(١) انظر: المقتضب٢ / ١٩.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه١٦٢.

(٣) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ق / ٢ / ح / ٢ / ٨٨٩.

(٤) إبراهيم: ٣١.

(٥) في تنقيح الألباب تحقيق العامدي ورد مكانها (مبني)، والتصحيح من تحقيق الألباب تحقيق حليمة بدري

(٦) تنقيح الألباب٣٦

(٧) السابق.

وفي إعراب (يقيموا) في الآية خلاف بين النحويين(١)، فمنهم من ذهب إلى ما ذهب إليه الجرمي، ومنهم الفارسي في الحلبيات(٢)، ونسبه للمازني، وهو ظاهر كلام الفراء(٣). ومنهم من ذهب إلى أنه مجزوم لوقوعه جواب شرط مقدر، وهو: إن تقل لهم اقيموا يقيموا، وهو ظاهر كلام سيبويه(٤)، وإليه نسب(٥).

ومنهم من ذهب إلى أنه مجزوم لوقوعه جواب مقول محذوف، والتقدير قل لهم: اقيموا يقيموا، وإلى هذا ذهب المبرد(٦)، وابن خروف(٧).

ومنهم من ذهب إلى أنه مجزوم بلام محذوفة، والتقدير: ليقيموا، وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب الشعر(٨)، والزمخشري(٩)، وابن مالك(١٠)، ونسب هذا القول للكسائي(١١).

العدد.

٩. إضافة الصدر إلى العجز في العدد المركب.

الرأي المعزو للفرخ:

قال البغدادي: "قال أبو علي في التذكرة القصرية. البغداديون يجيزون خمسة عشر، فيضيفون وأنت تريد به العدد، ويستشهدون بقول الشاعر:

(١) انظر: المحرر الوجيز٧ / ١١٠٥، والدر المصون٧ / ١٠٤

(٢) انظر: ١٠٧

(٣) انظر: معاني القرآن٢ / ٧٧

(٤) انظر: الكتاب٣ / ٩٩

(٥) انظر: المحرر الوجيز٧ / ١٠٥، والدر المصون٧ / ١٠٦.

(٦) انظر: المقتضب٢ / ٨٤

(٧) تنقيح الألباب٣٦

(٨) انظر: ١ / ٥٣

(٩) انظر: الكشاف٣ / ٣٨١

(١٠) انظر: شرح الكافية الشافية٣ / ١٥٦٩.

(١١) انظر: كتاب الشعر١ / ٥٣، والجنى الداني١١٣.

كُـلِّف من شـمـائه وشـقـوته

بـنتَ ثـمـاني عـشـرةٍ مِنْ حِـجَّـتِه[1]

وأصحابنا يمنعون من ذلك إذا أردت به العدد، فإن سميته بخمسة عشر جازت الإضافة على قول من قال: معديكربٍ، وجاز ألا تضيف على حد من قال: معديكربَ؛ لأنه قد خرج عن العدد بالتسمية. وأجاز ذلك أبو عمر في الفرخ. انتهى"[2].

أثره:

يظهر أن هدف أبي علي الفارسي من إيراد رأي الجرمي في الفرخ هو أن يبين أن الجرمي خالف البصريين ووافق الكوفيين في إجازة إضافة صدر عدد المركب إلى عجزه.

وأما البغدادي فقد أورد نص الفارسي كله بعد تبيينه وجه الاستشهاد من البيت السابق؛ ليؤكد على أن رأي الكوفيين إجازة ذلك.

وفي هذه المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين[3]، فالبصريون لا يجيزون إضافة صدر العدد إلى عجزه، والكوفيون يجيزونه استدلالا بمثل الشاهد السابق.

الإدغام.

١٠. الإدغام في نحو: (أبو أبيك) و(أبو أمك).

الرأي المعزو للفرخ:

قال أبو حيان: "وحكى أبو عمر في الفرخ أن منهم من يدغم: أبُومّك، وأبي بّيك، وشبهه"[4].

(١) بيتان من الرجز ذكر الفراء في معاني القرآن ٢/ ٣٤ أن العكلي أبا ثروان أنشدهما إياه، ومنسوبان لنفيع ابن طارق، كما في الحيوان ٦/ ٤٦٣، والعيني في هامش حاشية الصبان ٤/ ٧٢. وانظرهما بلا نسبة في: الإنصاف ٢٦٦، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢/ ٣٥٩، والمقاصد الشافية ٦/ ٢٦٨. وفي جميع ما وقفت عليه من المصادر يروى الأول: من عانه بدل شقائه الذي لم أقف عليه إلا في الخزانة.

(٢) الخزانة ٦/ ٤٣٠.

(٣) انظر. الإنصاف ٢٦٦، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢/ ٣٥٩، والمقاصد الشافية ٦/ ٢٦٨.

(٤) الارتشاف١/ ٢٧٤.

وقال ابن عقيل: "وحكى الجرمي في الفرخ إدغامه"[1].

أثره:

يمكن إدغام آخر الكلمة في الواو والياء المبدلتين عن الهمزة المفتوحة في صدر كلمة بعدها، نحو: أوَّنت، وأبُوَيُّوب في: أو أنت وأبو أيوب، وأما الهمزة المكسورة والمضمومة فلا تدغم[2].

وقد أثبت أبو حيان وابن عقيل مجيء الإدغام فيها بنص الجرمي في الفرخ والذي روى ذلك فيه عن العرب.

الإعلال والإبدال.

١١. الهمزة المكسورة المضموم ما قبلها في كلمة أو كلمتين.

الرأي المعزو للفرخ:

قال ابن الباذش: "وأخبرنا أبي -رضي الله عنه- قال: الذي حكى أبو عمر الجرمي في كتابه عن الأخفش أن الهمزة المكسورة التي قبلها ضمة يبدلها واوا في المتصل كـ(سئل)، ويجعلها بين الهمزة والياء في المنفصل"[3].

وكذلك أورد النص أبو حيان[4].

أثره:

ذكر ابن الباذش[5] أنه نُسب للأخفش أنه يبدل الهمزة المكسورة المضموم ما قبلها واوا مكسورة، نحو: "يشاولى" في: ﴿من يشاءُ إلى﴾[6]، كما نسب إليه

(١) المساعد٤/ ١١٨.

(٢) انظر: الكتاب٣/ ٥٤٧، وشرح شافية ابن الحاجب٣/ ٣٦.

(٣) الإقناع لابن الباذش٢/ ٣٨٤-٣٨٥.

(٤) انظر: الارتشاف٢/ ٧٣٢.

(٥) انظر: الإقناع لابن الباذش٢/ ٣٨٤-٣٨٥

(٦) البقرة ١٤٢

أنه يخفف بين الهمزة والواو، فأعرض هذه النسبة بنص الجرمي في الفرخ الذي أثبت فيه أن الأخفش يقلب الهمزة ضمة في المتصل، ويجعلها بين بين في المنفصل، وبذلك فهو كرأي الخليل وسيبويه[١].

وتابع أبو حيان ابن الباذش في ذلك، إذ نقل نصه[٢].

القسم الثالث: النصوص والآراء الواردة في نسبة الشواهد الشعرية وروايتها:

للجرمي عناية بالشواهد الشعرية، وقد أفاد منه النحويون في نسبة الأبيات إلى قائليها أو في ضبط روايتها، ومن الأبيات التي أفاد النحويون من الفرخ في نسبتها أو ضبط روايتها ما يلي:

١ . قول الشاعر:

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر
بمُنْهَمِر جَوْن الرباب سَكُوب[٣]

أورد ابن يسعون الخلاف في نسبة هذا البيت على قولين، وقد اعتمد في أحدهما على كتاب الفرخ. قال: "نسب هذا البيت أبو عمر في الفرخ لرجل من باهلة، ونسبه غيره لرجل من عقيل، وكلاهما من قيس"[٤]. ونسب هذا البيت إلى أيضا هدبة بن الخشرم العذري[٥]، وإلى سماعة النعامي[٦].

(١) انظر: الكتاب٣/ ٥٤٢.
(٢) انظر: الارتشاف٢/ ٧٣٢.
(٣) بيت من الطويل، وسيأتي الخلاف في نسبته، وانظره بلا نسبة في: المقتضب٣/ ٤٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس١٧٤، وشرح المقدمة الجزولية الكبير٣/ ١١٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش٧/ ١١٧.
(٤) المصباح٢/ ١٥١٨.
(٥) انظر: الكتاب٣/ ١٥٩، والأصول٣/ ١٦٨، والتبصرة والتذكرة٢/ ٧١٤، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢/ ٨٨٩، والخزانة٩/ ٣٢٨.
(٦) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٢/ ١٠٦، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري٦٢٠، وشرح اللمع لابن برهان٤٢٢، واللسان (عسى)، وشرح الشواهد للعيني٤/ ٢٢٩، والتصريح٢/ ٣٥١.

٢ . وقول الشاعر:

فصدقته وكذبته
والمرء ينفعه كذابه[١]

يروى البيت بتذكير الضمير في (صدقته) و(كذبته) وتأنيثه، فبالتذكير يعود الضمير على (الغزال) في بيت سابق، وعلى التأنيث يعود على (عَرَّاء) في بيت سابق، أيضا.

وقد أثبت ابن يسعون رواية أخرى للبيت معتمدا على كتاب الفرخ. قال: "وفي كتاب الفرخ: (فصدقتهم وكذبتهم)، كأنه يعني: السائلين عنها أو عن أمره"[٢].

وكرواية الجرمي رواه المبرد[٣]، والنحاس[٤].

٣ . وقول الشاعر:

ألا يا بيت بالعلياء بيت
ولولا حب أهلك ما أتيتُ[٥]

أورد ابن يسعون الخلاف في نسبة هذا البيت على أقوال، وقد اعتمد في أحدها على كتاب الفرخ. وإن كان نصه يدل على أنه لم يأخذ برواية الفرخ؛ لأنه جزم بالقائل ابتداء، ثم أورد الأقوال الأخرى بعد عبارة (وقيل). قال: "هذا صدر بيت

(١) بيت من مجزوء الكامل، قائله الأعشى، وقد أخل به ديوانه، وفي الديوان قصيدة من بحر البيت ورويه أورد منها ابن يسعون ثلاثة أبيات، وذكر أنهما قبل هذا البيت، وقال المبرد عن البيت: "وأنشدني المازني للأعشى وليس مما روت الرواة متصلا بقصيده". وانظر البيت في: مجاز القرآن ٢/ ٢٨٣، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي٢/ ٨٧٨، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري٦٠٦، وشرح المفصل٦/ ٤٤.
(٢) المصباح٢/ ١٤٩٠.
(٣) انظر: الكامل٢/ ٧٤٧.
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس١٠٥٤.
(٥) بيت من الوافر سيأتي الخلاف في تسميته، وانظره بلا نسبة في: الكتاب١/ ٣١٢، والمحتسب١/ ٢٥٠، والمقتصد في شرح التكملة١/ ٦٣٠، واللسان(بيت).

لعمرو بن قعاس، وقيل: قعاس المرادي(١)، وقيل: هو لهانئ المرادي(٢)، ونسبه الجرمي في الفرخ للسموال بن عدياء(٣)"(٤).

ونسب- أيضا- لتابط شرا(٥).

٤ . وقول الشاعر:

لقائل يا نصر نصرا نصرا(٦)

نسبه ابن يسعون لرؤبة بن العجاج معتمدا على كتاب الفرخ. قال: "هكذا ثبت في كتاب سيبويه، وفي الفرخ لأبي عمر، ونسبه لرؤبة"(٧).

٥ . وقول الشاعر:

احار أريكَ بَرْقاً هبَّ وَهْناً
كَنارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارا(٨)

أورد ابن يسعون نسبة لهذا البيت معتمدا على الفرخ للجرمي، وإن كان قد جزم بالنسبة في أول نصه، إذ قال: "صدر هذا البيت للكندي، وعجزه للتوام اليشكري، ونسبه الجرمي في الفرخ للحارث بن توام المشكري"(٩).

(١) نسب إليه في: الاختيارين١١١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي١/ ٥٢٦، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري٣٦٩، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي١/ ٥٥٣.

(٢) نسب إليه في: شرح شواهد الإيضاح لابن بري٣٦٩، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي١/ ٥٥٣.

(٣) نسب إليه في: شرح شواهد الإيضاح لابن بري٣٦٩، وهو في ديوانه٨٥.

(٤) المصباح٢/ ٩٠٣.

(٥) نسب إليه في: شرح شواهد الإيضاح للقيسي١/ ٥٥٣.

(٦) بيت من الرجز، قائله رؤبة بن العجاج، وقبله: "إني واسطار سطرن سطرا". انظر: ديوان رؤبة١٧٤، والكتاب٢/ ١٨٥، والمقتضب٤/ ٢٠٩، والأصول١/ ٤٠٧، والخصائص١/ ٣٤٠، والخزانة٢/ ٢١٩.

(٧) المصباح١/ ٥٧٦.

(٨) بيت من الوافر سيأتي الخلاف في نسبته، وانظره بلا نسبة في: ما ينصرف للزجاج٨١، والمقتصد في شرح التكملة للجرجاني١/ ٧٢٦، والمقرب لابن عصفور٤٣٦، ومعاني الحروف المنسوب للرماني٦٧

(٩) المصباح١/ ١٠٦٠.

المشهور أن هذا البيت مُمَلَّط(١) كما ذكر ابن يسعون فصدره لامرئ القيس الكندي وعجزه للتوام اليشكري(٢). وهناك من نسبه(٣) للحارث بن التوام اليشكري كما ذكر الجرمي في الفرخ. ونسب في الكتاب(٤) لامرئ القيس.

٦ . وقول الشاعر:

وكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوارسَ كَهْمَسٍ
حَيُوا بَعْدَمَا ماتُوا مِن الدهرِ أَعْصُرا(٥)

صحح ابن يسعون رواية الشطر الأول من هذا البيت معتمدا على كتاب الأصفهاني(٦) الذي نقل منه قصة قصيدة البيت بالرواية الصحيحة-كما يرى- ومقويا ذلك بنص كتاب الفرخ. قال -بعدما أورد القصة ورواية الشطر، وهي: "وحتى حسبناهم فوارس كهمس"-: "وهكذا ينبغي أن يكون صدره، وكذا وقع في كتاب الفرخ لأبي عمر: (وحتى حسبناهم)"(٧). ورواية (وكنا حسبناهم) هي رواية كتاب سيبويه، وهي الرواية المشهورة عند النحويين، ولايبنى على تغيير الرواية تغيير في الشاهد؛ لأنه وجه الاستشهاد ليس فيها، وإنما في (حيو)(٨).

(١) أي. قاله شاعر نصفه، وأكمل شاعر آخر نصفه الآخر.

(٢) انظر: ديوان امرئ القيس١٤٧، وديوانه بشرح السكري٢/ ٥٠٨، والعمدة١/ ٢٠٢، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي٢/ ٦٥٤

(٣) انظر: ربيع الأبرار للزمخشري٥/ ٢٢٣، ومعجم الأدباء١/ ٢١٣.

(٤) انظر: ٣/ ٢٤٥.

(٥) بيت من الطويل اختلف في قائله، فنسب إلى أبي حزابة الوليد بن حنيفة أحد بني ربيعة بن حنظلة، ونسب إلى مودود العنبري. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٢/ ٢٨٤، وشرح الحماسة للمرزوقي٢/ ٦٨٧، والمصباح لابن يسعون٢/ ١٥٥٤، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي٢/ ٩٠١. وانظره بلا نسبة في: الكتاب٤/ ٣٩٦، والمقتضب١/ ١٨٢، والأصول٣/ ٢٤٨.

(٦) انظر: الأغاني٢٢/ ٢٦٧

(٧) المصباح٢/ ١٥٦٠.

(٨) انظر: مصادر تخريج البيت.

٧. وقول الشاعر.

لـقـد عَـلِـمَـتْ أُولى الـمُـغـيـرةِ أنَّـنِي
لَحِقْتُ فَلَمْ أنْكِلْ عنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[١]

ذكر ابن يسعون أن الخلاف في نسبة هذا البيت على قولين معتمدا في أحدهما على نص الفرخ. قال: "البيت للمرار الأسدي كذا نسب في كتاب سيبويه، ونسبه الجرمي في المدخل المسمى بالفرخ لمالك بن زغبة الباهلي"[٢]. وكذلك أورد الخلاف القيسي[٣] إلا أنه لم يشر إلى نسبة البيت في كتاب سيبويه.

وكذلك أورده ابن بري[٤] إلا أنه لم يشر إلى كتاب الفرخ. ونسب في الكتاب[٥]، وشرح المفصل لابن يعيش[٦]، والخزانة[٧] إلى المرار الأسدي.

وقال عنه ابن السيرافي: "وجدت في هذا الباب البيت منسوبا إلى المرار، ورأيته في شعر مالك بن زغبة الباهلي"[٨].

٨. وقول الشاعر:

إذا هي لم تَـسْـتَـكْ بِـعُـودِ أَرَاكَـةٍ
تُنُخِّلَ فاسْتَاكَتْ به عُودَ إسحلِ[٩]

أورد ابن يسعون الخلاف في نسبة هذا البيت، ومن ضمن ما أورد نسبة اعتمد

(١) بيت من الطويل سيأتي الخلاف في نسبته. وانظره بلا نسبة في: المقتضب١/ ١٤، والجمل١٢٤، والإيضاح١٨٦.
(٢) المصباح١/ ٣٤١.
(٣) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح١/ ١٨١
(٤) انظر: شرح شواهد الإيضاح١٣٦.
(٥) انظر ١/ ٩٩
(٦) انظر [illegible] ٦٤
(٧) انظر ٨/ ١٢٨
(٨) شرح أبيات كتاب سيبويه١/ ١٨١.
(٩) بيت من الطويل سيأتي الخلاف في نسبته

فيها على كتاب الفرخ، ولكنه ردها، وصحح نسبته لطفيل الغنوي. قال: "وأنشد أبو علي.. .البيت لعمر بن عبدالله بن أبي ربيعة عمرو بن المغيرة المخزومي. وقال الأصمعي: هو لطفيل الغنوي، ونسبه الجرمي في كتاب الفرخ للمقنع الكندي، والصحيح أنه لطفيل وهو في شعره[١] ثبت من رواية يعقوب"[٢].

وتابع العيني[٣] ابن يسعون، ولكن دون الإشارة إلى كتاب الفرخ.

وممن نسبه لطفيل ابن السيرافي[٤]. ونسبه سيبويه[٥]، والفارسي[٦]، والزمخشري[٧]، وابن يعيش[٨] لعمر بن أبي ربيعة.

٩. وقول الشاعر:

عـلـمـنـا إخـوانـنـا بـنـو عـجـل
الـشُّـغْـزَبِي ثم اعـتـقـالا بـالـرجل"[٩]

اعتمد ابن يسعون على الفرخ في نسبة هذا الرجز ورواية البيت الثاني المخالفة لرواية أبي علي في الإيضاح. قال ابن يسعون: "وأنشد أبو علي، أيضا: (شُرْبَ النَّبِيْذِ واصْطِفَاقًا بالرِّجِلْ). قال أبو عمر في الفرخ: سمعت أبا سوار الغنوي ينشد"[١٠]. وأورد البيت أعلاه.

وكذلك أورد ابن بري[١١] قول الجرمي، ولكن دون أن يشير إلى الفرخ.

(١) انظر: ديوان طفيل٦٥.
(٢) المصباح١/ ٢١٢.
(٣) انظر: العيني بهامش حاشية الصبان٢/ ١٠٥.
(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه١/ ٢٤٨.
(٥) انظر: الكتاب١/ ٧٨.
(٦) انظر: الإيضاح١١٠.
(٧) انظر: المفصل٢٠.
(٨) انظر: شرح المفصل١/ ٧٩
(٩) بيتان من الرجز، وسيأتي الحديث عن قائلهما وروايتهما
(١٠) المصباح١/ ٦١٨.
(١١) انظر: شرح شواهد الإيضاح٢٦١.

ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح(١) بالرواية التي أوردها الفارسي في الإيضاح لبعض بني أسد، وبهذه الرواية جاء في الإنصاف لأبي البركات(٢).

وجاء في النوادر لأبي زيد(٣): (الشُّغْزُبيُّ واعتقالا بالرجل) بتشديد الياء في (الشُّغْزُبيِّ)، وهو ضرب من الحيلة في الصراع(٤)، وكذلك في الخصائص(٥) إلا أنه جاء في البيت الأول (أخوالنا) بدل (إخواننا)، وأما في رواية ابن يسعون وابن بري فلا يستقيم وزن البيت إلا بتخفيف التشديد فيها، إلا إذا كان ضبطها كما ضبطها محقق المصباح (الشُّغْزُبَى) بالألف المقصورة، ولم أقف على معناها بهذا الضبط.

١٠. وقول الشاعر:

وقِدْرٍ كَكَفِّ القِرْدِ لا مُسْتَعِيرُها

يُعَارُ ولا مَنْ يَأْتِهَا يَتَدَسَّمُ(٦)

أورد ابن يسعون الخلاف في نسبة هذا البيت بين سيبويه والجرمي ورجح نسبة الجرمي. قال: "البيت لتميم بن أبي بن مقبل العجلاني، كذا نسب في الكتاب.. ونسبه أبو عمر في الفرخ لرجل من بني منقر، ولعله لهذا؛ فإني لم أجده في شعر تميم"(٧). ونسبه سيبويه(٨)، والقيسي(٩)، وابن بري(١٠) لتميم.

(١) مصر ١/ ٣٦٣

(٢) انظر. ٥٩١.

(٣) انظر ٢٠٥

(٤) انظر: المصباح لابن يسعون١/ ٦١٨، واللسان والقاموس (شغرب).

(٥) انظر: ٢/ ٣٣٧.

(٦) بيت من الطويل سيأتي الخلاف في نسبته. وانظره بلا نسبة في: شرح أبيات سيبويه لابن النحاس١٦٧، والخصائص٣/ ١٦٥، والمقتصد في شرح التكملة٢/ ٧٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٨٧.

(٧) المصباح٢/ ١١٢٥.

(٨) انظر: الكتاب٣/ ٧٧.

(٩) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح٢/ ٦٨٠

(١٠) انظر: شرح شواهد الإيضاح٤٦٦.

١١. وقول الشاعر:

قد كنت داينت بها حسانا

مخافة الإفلاس والليانا(١)

أورد ابن يسعون في نسبة هذا الرجز قولين معتمدا في أحدهما على نص الفرخ. قال: "هذه الأشطار لزياد العنبري، كذا قال أبو علي، وزعم أنه ألفى ذلك بخط مُؤَرِّج أنشده إياها أبو الدُّقَيْش لزياد هذا، ونسبت في الفرخ لرؤبة"(٢).

ويظهر من نص ابن يسعون أنه يميل إلى أنها لزياد العنبري؛ لأنه نص على أن أبا علي قرأها بخط مؤرج منسوبة إلى الراوية الذي أنشدها، ثم قال "ونسبت".

وهو ما جزم به ابن بري(٣)، والقيسي(٤) مع ذكرهما أنه روي لرؤبة، ولكن دون أن يشيرا إلى الفرخ والجرمي.

ونسبه سيبويه لرؤبة(٥)، وهو في ملحقات ديوانه(٦).

ونسبه ابن يعيش(٧) لزياد.

القسم الرابع: موقف النحويين من نصوص الفرخ وآراء الجرمي فيه.

يظهر موقف النحاة من نصوص الفرخ وآراء الجرمي فيه من خلال ما يلي:

أولا: الاعتماد عليها فيما ينقلونه أو يقررونه:

ويظهر ذلك من خلال اعتمادهم عليها فيما يلي:

(١) بيتان من الرجز، وسيأتي الخلاف في نسبتهما، وانظرهما بلا نسبة في. الإيضاح١٨٥، والمرتجل٢٤٧، وشرح الكافية الشافية١٠٢٢، ومغني اللبيب٥/ ٤٧٦، والخزانة٥/ ١٠٢.

(٢) المصباح١/ ٣٢٩.

(٣) انظر: شرح شواهد الإيضاح١٣١.

(٤) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٧٣.

(٥) انظر. الكتاب١/ ١٩١.

(٦) انظر: ١٨٧.

(٧) انظر: شرح المفصل٦/ ٦٥.

١ . نقل بعض مذاهب العرب وأقوالهم[١]، أو توجيه بعض الشواهد[٢].

٢ . التعليل لبعض الأحكام النحوية[٣]

٣ . الاعتراض على بعض النحويين[٤].

٤ . بيان أن ما ذهب إليه بعض النحويين هو مذهب الجرمي[٥].

٥ . تقرير إعراب معين أو ذكر بعض الأوجه الإعرابية والأحكام النحوية[٦].

٦ . بيان موقف الجرمي من سيبويه[٧].

٧ . تأييد توجيه بعض الشواهد[٨].

٨ . تصحيح نسبة بعض آراء النحويين[٩].

٩ . نسبة بعض الشواهد الشعرية أو تصحيح روايتها[١٠].

ثانيا: اعتراض الجرمي فيما ذهب إليه[١١].

ثالثا: موافقته في ذلك[١٢].

رابعا: إيرادها وشرحها والتعلق عليها أو توجيه ما جاء فيها من شواهد[١٣].

---

(١) انظر: المسائل: ١- ٥-١١-١٢-٢٣ من القسم الأول، و٣ من القسم الثاني

(٢) انظر: المسألتين: ١٨ ٢٥ من القسم الأول، و ٦- ٧ من القسم الثاني.

(٣) انظر: المسألة: ٢ من القسم الأول.

(٤) انظر: المسألتين: ١٦ ١٩ من القسم الأول، و ٢ من القسم الثاني.

(٥) انظر: المسألتين: ٣- ١٠ من القسم الأول.

(٦) انظر: المسائل: ٧-٨-١٧-٢٠ من القسم الأول.

(٧) انظر: المسألة: ٦ من القسم الأول.

(٨) انظر: المسألة ٧ من القسم الثاني.

(٩) انظر: المسألة ١١ من القسم الثاني.

(١٠) انظر: الأبيات الواردة في القسم الثالث.

(١١) انظر: المسائل: ٤-١٣-١٤-١٥ من القسم الأول، و٥-٨ من القسم الثاني.

(١٢) انظر: المسألة: ١٤ من القسم الأول.

(١٣) انظر: المسائل: ٥ ٩ ٢٦ من القسم الأول.

الخاتمة:

الحمد لله على تيسيره لي لإنهاء هذا البحث المنصب على كتاب فرخ سيبويه للجرمي جمعا لنصوصه وآراء الجرمي المنقولة عنه فيه، وبيانا لأثرها على النحاة، وقد كان من أهم نتائجه ما يلي:

١ . أن الراجح-كما يظهر لي- أن اسم الكتاب (فرخ كتاب سيبويه) وأن (الفرخ) اختصار لذلك.

٢ . أن كتاب الفرخ له عناية كبيرة بالشواهد الشعرية ونسبتها وتصحيح رواياتها.

٣ . أن كتاب الفرخ له تأثير في النحويين من خلال اعتمادهم على نصوصه في نقل مذاهب العرب وأقوالهم، وفي التعليل لبعض الأحكام النحوية، وذكر بعض التوجيهات الإعرابية، وتصحيح نسبة بعض الآراء النحوية. كما يظهر تأثيره من خلال إيراد نصوصه وشرحها والتعليق عليها.

٤ . أن النحويين ليسوا سواء تجاه ما ينقلونه عن الفرخ، فتارة يخالفونه، وتارة يوافقونه، وتارة يوردون النص دون تعليق.

هذه ما ظهر لي في هذا البحث، ولا أدعي بأني أوفيته حقه، ولكن حسبه أن يكون بداية لمستزيد يوفقه الله للوقوف على مزيد من النصوص التي تمكن من رسم صورة واضحة للكتاب وفكر الجرمي فيه.

والله الموفق، وفوق كل ذي علم عليم.

ثبت المصادر

– ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، القاهرة مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ.

– الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ.

– إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. حمزة النشرتي، الرياض– دار المريخ، ط١، ١٣٩٩هـ.

الأصمعيات اختيار الأصمعي، تحقيق وشرح: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ط٥، ١٩٧٩م.

– الأصول لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت– مؤسسة ارسالة، ط٤، ١٤٢٠هـ.

– إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، بيروت– عالم الكتب، ط١، ١٤٢٦هـ.

– الأغاني لابن الفرج الأصبهاني، بيروت: دار إحياء التراث.

– الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي ١٣٩٤هـ.

– الإقناع في القراءات السبع لابن البادش، حققه قدم له: الدكتور عبدالمجيد قطامش، مكة المكرمة: مطبوعات جامعة أم القرى، ط٢، ١٤٢٢هـ.

– أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود بن محمد الطناحي، القاهرة– مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ.

– إملاء ما من به الرحمن للعكبري، مصر: نشر إبراهيم عوض، ١٣٨٠هـ.

– إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير القفطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم،

القاهر: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٦هـ.

– الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة– مكتبة الخانجي، ط١.

– الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، دراسة وتحقيق: الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ.

– إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد الدعجاني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ.

– الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بن بناي العليلي، العراق– مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

– البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة: الدكتور فتحي أحمد علي الدين، والدكتور صالح العايد، مكة المكرمة، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.

– البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، بيروت– دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ.

بغية الوعاة في تراجم اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى١٣٨٤هـ.

– البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، تحقيق: د. طه عبدالحميد، مصر، ١٣٨٩هـ.

– التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مكة المكرمة– مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ.

– تحصيل عين الذهب في علم مجازات العرب، تحقيق: د. زهير بن عبدالمحسن سلطان، بيروت– مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٥هـ.

- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور عفيف عبدالرحمن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق- دار القلم، ط١، ١٤١٨هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه: محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٣٨٨هـ.
- التصريح على التوضيح للأزهري، دار الفكر.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، ط٣، ١٤٢٦هـ.
- تمهيد القواعد= شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق: جماعة من المحققين، مصر- دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف من أول القطعة المتاحة إلى نهاية باب التصغير دراسة وتحقيقا، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، إعداد: صالح بن أحمد بن مسفر الغامدي ١٤١٤هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، القاهرة: المكتبة الأزهرية، ط٢، ١٣٩٧هـ.
- تهذيب اللغة، للأزهري أبي منصور محمد بن أحمد، تحقيق: د. رياض زكي قاسم، ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٢هـ.
- التوطئة لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. يوسف المطوع، ١٩٨٠م.
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، بيروت- مؤسسة الرسالة، الأردن- دار الأمل، ط٢، ١٤٠٩هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد

نديم فاضل، بيروت- دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح شواهد العيني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٣٩٩هـ.
- الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحيق: د. عادل بن سليمان جمال، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢٠هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨هـ.
- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد بن علي النجار، مركز تحقيق الكتاب- الهيئة المصرية للكتاب، ط٣، ١٤٠٦هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ط١.
- ديوان أحيحة بن الجلاح، تحقيق: الدكتورة حسن باجودة، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: أبي الفضل، مصر: دار المعارف، مطبعة السندوبي، ١٩٦٤م.
- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، دراسة وتحقيق: د. أنور عليان، ود. محمد علي الشوابكة، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتراث والتاريخ، ط١، ١٤٢١هـ.
- ديوان رؤبة، تحقيق: وليم بن الورد، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٠.
- ديوان طفي الغنوي، تحقيق: محمد عبدالقادر، بيروت، ١٩٦٨م.

– ديوان الفرزدق، بيروت: دار صادر١٩٦٦م.

– ديوان النابغة الجعدي، تحقيق وشرح: د. واضح الصمد، بيروت: دار صادر، ط١، ١٩٩٨م.

– ربيع الأبرار ونصوص الأخبار للزمخشري، تحقيق: عبد الأمير مهنا، لبنان: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، ١٤١٢هـ.

– السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ط٢.

– سنن الترمذي (الجامع الصحيح) لأبي عيسى محمد بن عيسى، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، ط٢، ١٣٩٥هـ.

– شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق: د. محمد الريح هاشم، بيروت– دار الجيل، ط١، ١٤١٦هـ.

– شرح أبيات سيبويه للنحاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط١.

– شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دمشق– دار المأمون، ط٢، ١٤٠٧هـ.

– شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق: د. عبدالستار فراج، القاهرة– مكتبة دار العروبة، ١٣٨٤هـ.

– شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، بيروت: دار الجيل.

– شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تحقيق: علي موسى الشوملي، الرياض: مكتبة الخريجي، ط١، ١٤٠٥هـ.

– شرح الحماسة للمرزوقي، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مطبعة لجنة

التأليف بالقاهرة ١٩٥١م.

– شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة– هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠١هـ.

– شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، مكة المكرمة– مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبوجناح، بيروت– عالم الكتب، ط١، ١٤١٩هـ.

– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. حسن الحفظي، ود. يحي بشير مصري، الرياض– مطبوعات جامعة الإمام، ط١، ١٤١٤هـ.

– شرح شواهد الإيضاح لابن بري، تقديم وتحقيق: الدكتور مصطفى درويش، مراجعة الدكتور محمد مهدي علام، القاهر: منشورات مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٥م.

– شرح عيون الإعراب لعلي بن فضال المجاشعي، تحقيق ودراسة: الدكتورة حسناء القنيعير، الرياض: الدار الوطنية للطباعة، ط١، ١٤١٣هـ.

– شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه: د. عبدالمنعم هريدي، مكة المكرمة– مطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز.

– شرح اللمع للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، تحقيق: د. إبراهيم أبوعباة، الرياض– مطبوعات جامعة الإمام، ط١، ١٤١٠هـ.

– شرح اللمع للثمانيني، تحقيق: د. فتحي علي حسانين، القاهرة– دار الحرم للتراث، ط١، ٢٠١٠م.

– شرح اللمع للواسطي، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢٠هـ.

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، مخطوط، ومنه مصورة عن دار الكتب في المكتبة المركزية بجامعة الإمام تحت الرقم: ١٠٢٩٦ - ١٠٣٠٠.
- شرح المفصل لابن يعيش، القاهرة- مكتبة المتنبي.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، بيروت- مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر احمد، مكة المكرمة، الرياض- مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٨هـ.
- الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمود الطناحي، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٨هـ.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، تحقيق: د. الشريف عبدالله بن علي بن الحسين البركاتي، مكة المكرمة- مكتبة الفيصلية.
- الصحاح= تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري أبي نصر إسماعيل بن حماد الفارابي بحواشي عبدالله بن بري، وكتاب الوشاح للتادلي، اعتنى بها: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٩هـ.
- علل النحو لأبي الحسن الوراق، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود جاسم الدرويش، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠هـ.
- العمدة في صناعة الشعر ونقده لابن رشيق، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، ١٩٥٥م.
- العين، للفراهيدي الخليل بن احمد، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني، تحقيق: الدكتور فؤاد علي

مخيمر، والدكتور فهمي حسن النمر، الدوحة: دار الثقافة، ط١، ١٤١١هـ.
- الفهرست لابن النديم، اعتنى بها وعلق عليها الشيخ إبراهيم رمضان، بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٤١٧هـ.
- الكامل للمبرد، حققه وعلق عليه: د. احمد الدالي، بيروت- مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٢٥هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة- مطبعة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ.
- الكشاف للزمخشري، تحقيق: الشيخ عادل عبدالموجود، والشيخ علي معوض، الرياض- مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ.
- الكنى والألقاب لعباس القمي، النجف: المطبعة الحيدرية، ١٩٧٠م.
- لسان العرب، لابن منظور، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه: علي شيري، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- المتبع في شرح اللمع للعكبري، تحقيق: الدكتور عبدالحميد الزوي، بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى: تحقيق: الدكتور محمد فؤاد سزكين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١ه.
- مجالس ثعلب، تحقيق: د. عبدالسلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ط٥، ١٩٨٧م.
- المحتسب لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، القاهرة- مطبوعات وزارة الأوقاف، ١٤٢٤هـ.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٣هـ.
- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- المسائل البصريات للفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد، مصر- مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ.
- المسائل المنثورة للفارسي، تحقيق: د. مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: د. محمد بن كامل بركات، جدة- مطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز بدار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح لابن يسعون، تحقيق ودراسة: د. محمد حمود الدعجاني، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٩هـ.
- معاني الحروف المنسوب للرماني، تحقيق: الدكتور عبدالفتاح شلبي، دار الشروق، ط٣، ١٤٠٤هـ.
- معاني القرآن وإعرابه لأبي زكرياء الفراء، تحقيق: محمد النجار، وأحمد يوسف نجاتي، بيروت: عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: د. عبدالجليل بن عبده شلبي، بيروت- عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: د. عبداللطيف الخطيب، الكويت- مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، ١٤٢١هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، قدم له وبوبه، د. علي بوملحم، بيروت-

دار مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: جماعة من المحققين، مكة المكرمة- مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ.
- المقتصد في شرح التكملة للجرجاني، تحقيق: د. أحمد بن عبدالله الدويش، الرياض: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٨هـ.
- المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، مصر- عالم الكتب.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل عبدالموجود، وعلي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، الكويت: مطبوعات معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٤٠٧هـ.
- النوادر في اللغة لأبي زيد، تحقيق: د. محمد عبدالقادر أحمد، بيروت- دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام هارون وعبدالعال سالم مكرم، القاهرة- عالم الكتب، ١٤٢١هـ.